آفاق

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

SHEBA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

12 صفحة

Sunday -12 December 2010 - Issue 15020

www.14october.com

الأحد - 12 ديسمبر 2010 - العدد 15020

أيُّ مستقبل للسودان؟

أمن المحيط الهندي (التحديات والدور اليمني)

د. عبدالكريم هايل سلام

سيناريوهات استفتاء جنوب السودان

سامح راشد

مشكلة المياه في اليمن

سهير علي عاطف

إلى الجحيم عبر التسهيل الكمي

انديه اكسي

آفاق

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

الأحد - 12 ديسمبر 2010 - العدد 15020

Sunday -12 December 2010 - Issue 15020

الأمن المفقود في الصومال:

رؤية من الداخل

عبد الغفار فرح *

إذا ما نظرنا إلى الوضع الأمني في الصومال نجد أنه يزداد سوءاً منذ 2000 وحتى يومنا هذا، وقد واجهت الحكومات المتعاقبة والتي شكلت خارج الصومال، تحديداً في جيبوتي عام 2000 وفي كينيا عام 2004 ومن ثم مرة أخرى في جيبوتي عام 2009، واجهت نفس التحديات الأمنية. وسننوه هنا إلى بعض من هذا التحديات التي جعلت من الصومال بلداً يفتقر إلى النظام والقانون.

المعارضة المسلحة للحكومات الصومالية:

الرئيس عبد القاسم حسن صلاد والحكومة الانتقالية (2000 - 2004).

في عام 2000 تشكلت الحكومة الصومالية الانتقالية في مدينة عرتا بجيبوتي، وتم انتخاب عبد القاسم حسن صلاد رئيساً جديداً للصومال، ولكن ما أن تولت الحكومة الجديدة مهامها حتى واجهت معارضة سياسية وعسكرية من قبل زعماء الحرب الذين لم يكن هدفهم سوى إثارة القلاقل والفوضى في البلاد، لأنهم يعرفون أن استعادة النظام والقانون يعني نهاية لمنهجهم العسكري الذي ينتهجوه في الصومال. ومن ثمّ نشب الاقتتال بين الحكومة الجديدة ولوردات الحرب، حيث رجحت كفة الأخيرين الذين أصبحوا أكثر قوة مما كانوا عليه قبل 2000، وانتهى عهد الحكومة الوطنية الانتقالية دون أن تشهد البلاد نجاحاً كبيراً في القطاع الأمني. وتجدر الإشارة إلى أن حكومة صلاد الانتقالية سعت إلى خلق قوة أمنية لكن جهودها في هذا الإطار ذهبت أدراج الرياح.

ورأى المجتمع الدولي والبلدان المجاورة للصومال أن الحكومة الانتقالية قد واجهت معارضة قوية على أيدي زعماء الحرب المسلحين خلال السنتين الأوليين من تشكيلها، لهذا كان الاتفاق على عقد مؤتمر مصالحة لتشكيل حكومة جديدة تشمل زعماء الحرب من ذوي النفوذ حتى تتجنب البلاد ويلات الفوضى العارمة. وتم عقد هذا المؤتمر في كينيا، وشارك فيه عدد كبير بمن فيهم ممثلو الإدارة الإقليمية في "بونت لاند"، ولم يتخلف عن المؤتمر سوى شمال الصومال الذي كان يسعى للاستقلال عن بقية الأراضي الصومالية.

الرئيس عبد الله يوسف أحمد والحكومة الفيدرالية الانتقالية (2004 - 2008).

بعد انتهاء ذلك المؤتمر الطويل الذي انفق عليه المجتمع الدولي ملايين الدولارات لكي يكلل بالنجاح في تشكيل حكومة تخلف الحكومة الوطنية الانتقالية، تم انتخاب عبد الله يوسف أحمد لقيادة الحكومة الفيدرالية الانتقالية التي يسيطر عليها زعماء الحرب. وما أن شرعت الحكومة الجديدة في عمليات الانتقال إلى البلاد حتى ظهرت أصوات معظم زعماء الحرب التي أظهرت إصراراً على نقل العاصمة الصومالية مقديشو أولاً ومن ثم شراء كل الأسلحة التي بحوزتهم وضم مليشياتهم إلى قوى الأمن الصومالية الجديدة. وهنا ظهر الخلاف بين الحكومة وزعماء الحرب هؤلاء، وبدأ الانقسام حيث انتقل معظم زعماء الحرب الصوماليين وعدد من أعضاء مجلس النواب الصومالي إلى مقديشو بينما ذهب من تبقى إلى مدينة جوهر، الواقعة على بعد 90 كيلومتراً شمال العاصمة مقديشو. وفي غضون فترة وجيزة بدأ زعماء الحرب أنفسهم بالتدخل في شؤون الجماعات الإسلامية في مقديشو ما أدى إلى استئصالهم من جنوب الصومال في عام 2006، وبهذا نشأ اتحاد المحاكم الإسلامية واتسع نطاق نفوذه. ورحبت الحكومة الفيدرالية بزوال زعماء الحرب، ولكنها ظلت على خلاف مع المحاكم الإسلامية في قضايا عدة.

ودعت حكومة السودان كلاً من الحكومة الفيدرالية واتحاد المحاكم إلى الخرطوم بغرض التوسط بينهما، غير أن المحاولتين باءتا بالفشل، وألقي باللوم على اتحاد المحاكم الإسلامية. وفي الواقع كان هناك خلاف بين قادة اتحاد المحاكم الإسلامية، وكان السبيل الوحيد لتخفيف حدة ذلك الخلاف هو شن حرب ضد الحكومة الفدرالية الضعيفة.

ولدحر قوات اتحاد المحاكم سعت الحكومة الفيدرالية، التي لم تكن تملك القوة الكافية، إلى الحصول على مساعدة جارتها أثيوبيا، وصرح بعض قادة المحاكم بأنهم سيجتاحون العاصمة الأثيوبية أديس بابا إذا تدخل الإثيوبيون مما دفع الأخيرين إلى عقد النية على مهاجمة الإسلاميين وهزيمتهم في عقر دارهم قبل وصولهم إلى الأراضي الأثيوبية، وقد تم هذا بالفعل في كانون الأول/ديسمبر عام 2006، لكن التمرد ظل يعصف بالبلاد طوال السنتين التاليتين حتى انسحاب القوات الأثيوبية من كل الأراضي الصومالية عام 2009. ومنذ ذلك الوقت والخلاف قائم في أوساط صفوف اتحاد المحاكم الإسلامية بين المعتدلين منهم والمتشددين.

الرئيس شيخ شريف والحكومة الموحدة (2009)

عندما رأى الرئيس يوسف أن المجتمع الدولي غير راغب في تعزيز حكومته رغم مناشداته المتكررة، قرر تقديم استقالته قبل نهاية فترته الرئاسية. وبعد مغادرة الرئيس يوسف بفترة وجيزة، بادر المجتمع الدولي إلى عقد مؤتمر في جيبوتي من أجل تفادي الفراغ الذي خلفه يوسف، ولكي يوحد صفوف الحكومة الفدرالية المؤقتة وعناصر اتحاد المحاكم الإسلامية المعتدلين. وقد تم تحقيق الاندماج بين عناصر الطرفين، وازداد عدد أعضاء مجلس النواب من 275 إلى 550 عضواً، وتم انتخاب زعيم اتحاد المحاكم شيخ شريف شيخ أحمد رئيساً جديداً لقيادة الحكومة التي أسميت "الحكومة المتحدة الوطنية".

وقبل الانقسام بين صفوف عناصر اتحاد المحاكم كان المسلحون الإسلاميون المناهضون لحكومة شريف يشكلون العمود الفقري لاتحاد المحاكم الإسلامية، ولكي يوحد كل عناصر الاتحاد قبل الرئيس شريف بتلبية مطالبهم (مثل تبني منهج الشريعة الإسلامية الذي أقره فيما بعد مجلسا الوزراء والنواب). لكن الرئيس لم يشر إلى التوقيت الزمني لمغادرة قوات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في الصومال التي طالبت المعارضة الإسلامية المسلحة وبعض كبار مواطني مقديشو أن يكون 120 يوماً.

تقوم قوات حفظ السلام في الصومال بحماية المرافق التابعة للحكومة الفدرالية في العاصمة الصومالية مقديشو (مثل مطار عبدول الدولي، وميناء مقديشو البحري، وقصر الرئاسة ومناطق أخرى مهمة في العاصمة). ومن المؤكد أن انسحاب قوات حفظ السلام من مقديشو سيؤدي إلى زعزعة أمن حكومة شريف، حيث أن القوة الحالية التابعة للحكومة الموحدة لا تكافئ قوات حفظ السلام فهي تفتقر إلى التدريب والأسلحة التي تمتلكها قوات حفظ السلام.

ومع أن الرئيس شريف يحاول استمالة قلوب أصدقائه القدامى الذين أصبحوا من العناصر المعارضة لحكومته، إلا أنهم لم يرضوا عنه وطالبوا بتنحي حكومته التي يعتقدون أنها أسوأ من حكومة سلفه. لذا لا تملك حكومة شريف الحالية إلا أن تقنع المعارضة المسلحة عن طريق الحوار، وأن تكون مستعدة للقتال عسكرياً نظراً لسيطرة المعارضة على معظم أراضي جنوب الصومال وعلى 60 ٪ من مقديشو في حين تسيطر الحكومة على مناطق محدودة (داخل العاصمة فقط) بمساندة قوات حفظ السلام.

الافتقار إلى قوة أمنية صومالية

إن عدم وجود قوة أمنية صومالية يعد من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى سقوط الحكومات المتتالية في الصومال من 2000 حتى 2009. أيضاً هناك عدد من الأسباب الأخرى التي نورد منها ما يلي:

غياب الإرادة السياسية: فكل الحكومات التي تولّت سدة الحكم في الصومال منذ سنة 2000 لم تبد رغبتها الفعلية في إنشاء قوة أمنية متمكنة، إذ اختلف القادة حول نوعية القوى الأمنية التي تحتاجها الصومال مما أدى إلى ضياع الفرص الذهبية.

عملية التجنيد الأخرق: أغلبية المجندين (منذ سنة 2000) هم من المسنين أو القصر، بالإضافة إلى وجود "الجنود الأشباح"، أي الذين لا يظهرون إلا في وقت تحصيل الرواتب أو الإكراميات بينما يختفون في الوقت الذي يكون البلد في أمس الحاجة إليهم.

التدريب السيئ وغياب الضباط الشباب: إذا استعرضنا أنواع التدريب التي تلقتها قوى الأمن في الصومال منذ 2000 لوجدنا أنها لم تكن متميزة وفعالة، إذ نجد الجنود المتدربين قد أخفقوا في أداء ما تدربوا من أجله، وبالتالي انكشفت النوعية السيئة لتلك التدريبات. لقد تلقت بعض عناصر قوى الأمن الصومالية تدريباتها في عدد من البلدان المجاورة مثل كينيا واثيوبيا واوغندا ورواندا، ولكن بعد عودتهم إلى الصومال أدى اختلاطهم بالقوات غير المدربة إلى نتائج عكسية حيث تثبطت معنوياتهم مما دفعهم في الأخير إلى الفرار من الخدمة.

الأمر الثاني الذي هو في غاية الأهمية هو غياب الضباط الشباب في صفوف القوى الأمنية الصومالية، فحتى أولئك الذين تلقوا التدريبات في الخارج لم يكونوا كافين من حيث العدد لتلبية ما تحتاجه قوى الأمن في الصومال، كما أن القادة الكبار أصبحوا غير قادرين على الأمر والنهي، وهذا بحد ذاته مثّل مشكلة لكل الحكومات التي تعاقبت منذ 2000 حتى 2009.

الفساد وسوء الإدارة المالية: لا شك في أننا لا نجد في عالم اليوم أي قوة أمنية تعمل دون مقابل، فلا بد من وجود الرواتب والمكافآت وما شابه ذلك، غير أن هذا لم يكن منطبقاً على القوى الأمنية في الصومال سابقاً إذ أنها كانت تؤدي واجباتها دون استلام مستحقاتها المالية ولأشهر متتابعة في بعض الأحيان. وهذا الأمر نادر عندما نقارنه بما هو عليه الحال في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المبالغ المالية التي تسلم باسم الصومال، سواء كانت مساعدات أو ضرائب من داخل البلاد، كانت كافية لتلبية القوى الأمنية الصومالية المطلوبة، لكن سوء الإدارة وتفشي الفساد ومحاباة الأقارب كانت هي السبب الحقيقي وراء عدم تسليم مستحقات أفراد القوى الأمنية الصومالية، وبالتالي تدهور إمكانات قوى الأمن الصومالية.

آثار القرصنة في الصومال

نشوء القرصنة في الصومال: بعد انهيار حكومة سياد بري عام 1991 أصبحت المياه الإقليمية للصومال دون حماية، حيث تفككت قوة خفر السواحل الصومالية ولم تعد قادرة على القيام بدورها بفعالية، ولذا أصبحت سفن الصيد الأجنبية تجوب مياه الصومال دون وجه حق، وتقوم بإرسال ما تصطاده مع سفن النقل الأخرى حتى تبقى تصطاد فترة أطول.

ونظراً للضرر الذي لحق بالصيادين المحليين الذين خسروا مصدر رزقهم نتيجة لممارسات سفن الصيد الأجنبية التي دمرت قواربهم وقطّعت شباك الصيد، قام أولئك الصيادون بحمل السلاح لحماية أملاكهم ومصدر رزقهم، لكن اتهمهم العالم بأسره بالقرصنة. ولا شك في أن أعمال القرصنة خارجة عن القانون وليست شرعية، إلا أنه من المهم تتبع أسباب ظهور هذه الظاهرة لإيجاد العلاج الناجع لهذا الخطر الذي يهدد امن طرق التجارة البحرية الدولية.

لقد التحق الشباب الصومالي العاطل عن العمل بعناصر القرصنة في حربهم التي يشنونها على السفن العابرة، لأن ذلك القتال أصبح مورد رزق. بالإضافة إلى هذا، شجعت أعمال القرصنة الجنود الذين تركوا القوى الأمنية في الصومال ليلتحقوا بما يدرّ لهم المال الوفير، وهذا بدوره أضعف قوى الأمن التابعة لكل من الحكومة الفدرالية وحكومة "بونت لاند" الإقليمية.

الوجود غير الشرعي لسفن الصيد الأجنبية في المياه الإقليمية للصومال: يعتبر الصيد غير الشرعي ظاهرة شائعة في أرجاء العالم، وتجد "مافيا البحر" المياه غير المحمية لقمةً سائغة. والمياه الإقليمية للصومال ليست بمنأى عن ذلك نظراً لطول سواحلها التي تصل إلى 3300 كم وهي تزخر بالموارد البحرية. لكن سفن الصيد غير الشرعي عاثت فيها فساداً ودمرت سفن الصيادين الفقراء، بل وتستخدم وسائل صيد محرمة دولياً مما أدى إلى تدمير الموارد البحرية.

ولابد للمجتمع الدولي أن يفعل دوره ويتخذ إجراءات أكثر فعالية ليضع حداً لظاهرة القرصنة. صحيح أن الكثير من الدول أخذت ترسل الحماية لبعض السفن الخاصة، ولكن لا يوجد حتى الآن برنامج موحد لاستئصال شأفة القرصنة في هذا الجزء من العالم.

كبّ النفايات الصناعية والسامة في المياه الإقليمية للصومال:

منذ عام 1991 والمياه الإقليمية للصومال مستباحة وغير محمية، مما أعطى عصابات المافيا الدولية فرصة لرمي النفايات الصناعية والسامة في تلك المياه، وتقوم عصابات المافيا بهذه الأعمال القذرة مقابل مبالغ مالية.

وبالتأكيد كشفت العديد من المقالات والأعمال البحثية كثيراً من الشركات الكبرى التي تتخلص من نفاياتها برميها في المياه الإقليمية للصومال، وسيكشف التاريخ عن المزيد من العملاء والشركات المتورطة في مثل هذه الأعمال الدنيئة مثلما كشفت كارثة المد البحري العظيم (تسونامي) عن وجود أكثر من عشرة براميل في المياه الصومالية تحتوي على نفايات سامة (مثل مواد المستشفيات ومواد كيميائية ومواد اليورانيوم الإشعاعية)، وسيكون لها ضرر عن البيئة في المستقبل القريب فقد أكدت العديد من التقارير موت ما يزيد عن 300 ضحية من جراء النفايات السامة.

دور المجتمع الدولي:

يدرك المجتمع الدولي تماماً مدى الأضرار التي تعرضت لها المياه الإقليمية للصومال لكنه يسلط تركيزه على السفن التجارية ومعاقبة القراصنة الصوماليين من خلال القرارات الصادرة عن مجلس الأمن التي تعطي القوى البحرية المختلفة الحق في حماية سفنها من القراصنة، وبهذا تقبع المياه الإقليمية للصومال تحت وطأة وجود القوى البحرية المختلفة، والتي لكل منها مصالح خاصة في تلك المياه حيث تزداد أعمال القرصنة يوماً بعد يوم.

ولابد للمجتمع الدولي أن يفعل دوره ويتخذ إجراءات أكثر فعالية ليضع حداً لظاهرة القرصنة. .

توصيات لمعالجة ظاهرة القرصنة في الصومال:

إن مسالة القرصنة من صنع البشر، وهذا يعني أنها قابلة للحل إذا عولجت بالطريقة المناسبة ودون تحيز، لذا نطرح الحلول المقترحة التالية:

ينبغي على العالم أجمع تقديم الدعم الصادق للسلطات الصومالية (الإدارات الإقليمية منها والحكومة الفيدرالية) حتى تتمكن من اجتثاث جذور معضلة القرصنة، إذ أن القراصنة لا يعيشون في البحر وإنما لهم قواعد على الأراضي الصومالية، وبالتالي من الضروري إنشاء خفر سواحل قوي على طول السواحل الصومالية لكبح جماح تلك العناصر.

تقديم الدعم لمجتمعات الصيد حتى تستأنف مهنتها بطريقة أفضل مما كانت عليه في السابق، وذلك عن طريق مساعدة برامج التنمية التابعة للمجتمع الدولي. ومن لا يرغب في مهنة الصيد يمكنه مزاولة مهنته التي كان يعمل فيها من قبل.

يجب منع سفن الصيد غير الشرعية من الدخول إلى مياه الصومال الإقليمية، فلم يعد هناك حديث حول نهب الموارد البحرية الصومالية بينما تحظى أعمال القرصنة البحرية بالاهتمام الكامل.

ينبغي محاسبة من يلقون النفايات الصناعية والسامة في المياه الإقليمية للصومال، فإن لم يتخذ الإجراء اللازم حيال ذلك سيشهد المستقبل آثاراً سلبية لن تضر بالبيئة البحرية فحسب بل والحياة البشرية أيضاً.

---

* **باحث صومالي متخصص في الشؤون الأمنية والدفاعية. والمقال في الأصل محاضرة ألقاها الباحث في مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية في 11 أيار/ مايو 2009.**

غسيل أرض منزل بمساحة 100 م2
بواسطة الرش يحتاج 90 لتراً على الأقل
بينما بواسطة المسح العادي يحتاج 18 لتراً

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

SHEBA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية في اليمن
Water in Yemen 2011
Yemen: Management and Development of Water Resources

آفاق

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

الأحد - 12 ديسمبر 2010 - العدد 15020

Sunday -12 December 2010 - Issue 15020

أمن المحيط الهندي (التحديات والدور اليمني)

يركز موضوعنا على التحديات الأمنية كالقرصنة، والإرهاب، والنزاعات بين الدول أو داخلها، والجريمة المنظمة، والتلوث البيئي وآثاره على إمدادات الطاقة، وسلامة النقل البحري، وعلى التجارة الدولية، وعلى الحياة البحرية والبرية، وتكثيف التعاون والتنسيق بين جميع الدول المعنية والانتقال بالتعاون من مستواه الحالي الذي مازال في كثير من ملامحه دون الآمال المرجوة إلى مستوى أوسع وأشمل، لأن كثيراً من دوله تفتقر للإمكانات التي تؤهلها للاضطلاع بدورها في مواجهة تلك التحديات مجتمعة، لاسيما منها اليمن الذي بات يواجه القرصنة، والإرهاب، والتلوث البيئي، والجريمة المنظمة، وتداعيات النزاعات في الصومال كالهجرة والتهريب، وما هي الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة اليمنية تجاه تلك القضايا، وسنحاول أن نتطرق في هذه الورقة إلى استعراض التحديات المحيطة بأمن النقل البحري والتجارة الدولية في المحيط الهندي وتفرعاته وارتباطاته بمياه الدول الإقليمية مع استعراض الإجراءات والتدابير التي اتخذتها اليمن في مواجهتها والحصيلة المترتبة عنها.

د. عبدالكريم هايل سلام *

أولاً: التحديات الأمنية

القرصنة والإرهاب والجريمة المنظمة، والنزاعات المسلحة في الدول المجاورة لليمن، وما ترتب عليها من انتعاش الجريمة بكافة أنواعها باتت تهدد الأمن البحري والبيئي في منطقة المحيط الهندي، ولا حاجة للدخول في التفاصيل فيها لأنها موضوع حي ومستمر قيل فيه الكثير منذ برزت تلك التحديات، وما يهمنا هنا هو الحالة اليمنية التي تبرز كنموذج عانى من تداعيات ذلك، وبادر إلى اتخاذ تدابير مختلفة لمواجهتها بغية الحد من آثارها السلبية التي تتعدى الحاضر إلى المستقبل، خاصة في بلاد تفتقر إلى الإمكانات، وتعاني من شح المصادر.

1 - القرصنة: شكل نشاط القرصنة وتوسعه من حيث الكم والكيف خلال السنوات الخمس الأخيرة قبالة السواحل الصومالية وخليج عدن تهديداً حقيقياً للاقتصاد العالمي والتجارة الدولية لوقوعها على أهم الممرات البحرية، وتأكد للعالم أن الدول المنهارة كما بدا في نموذج انهيار الدولة الصومالية، وإن كانت مجرد دولة هامشية يمكن أن تهدد المجتمع الدولي بأسره، كما هو اليوم حال تنامي القرصنة والإرهاب والجريمة المنظمة، وهذا الاستنتاج يلاقي اليوم قبولاً واسع النطاق بين الباحثين والخبراء وحتى الدول(1)، لكن يبدو أن مثل هذا الإدراك - وهو مشدود إلى تقدير خطورة الظاهرة - يشيح النظر عن الآثار التي تلحق بالدول الإقليمية، كما هو حال اليمن الأكثر تأثراً بتداعيات أعمال القرصنة على اقتصادها الضعيف أصلاً الذي تعرض لخسائر متتابعة، خاصة في قطاع الصيد البحري الذي كانت الحكومة تراهن عليه لتنمية موارد البلاد الشحيحة، إلا أن القرصنة خيبت الآمال بهذا القطاع.

فالتقديرات تشير إلى أن المخزون السمكي في المياه الإقليمية اليمنية القابل للاستغلال يقدر بحوالي 500 ألف طن سنوياً، وفي أحسن الظروف وصل المستغل منه إلى 265 طناً عام 2004، إلا أن الإنتاج تراجع بسبب تزايد أعمال القرصنة إلى 179 طناً عام 2007، وإلى 127 طناً العام 2008، ما ألحق أضراراً كبيرة بقطاع الصيد البحري، وفرض أعباءً جديدة على اليمن بلغت 350 مليون دولار حتى عام 2008 حسب التقارير الحكومية(2)، منها 200 مليون دولار خسرها (الصيادون وشركات الصيد) و150مليون دولار أنفقتها الحكومة على إنشاء قوات خفر السواحل وتجهيزه، وتطوير البنية التحتية لهذه القوات، إذا ما أضيف إلى كل ذلك ارتفاع كلفة النقل البحري بسبب رفع رسوم التأمين، والتأمين ضد القرصنة على السفن التي ترتاد الموانئ اليمنية، فإن فاتورة تكاليف القرصنة تتجاوز تلك الأرقام بكثير، إذ ارتفعت خسائر قطاع الصيد باستمرار مهددة مصادر عيش الناس وحياتهم, فقد تراجعت نسبة الصيد في البلاد بنسبة 60 ٪، وقتل العديد من الصيادين، واحتجز آخرون، ودمرت قواربهم، وارتفعت أسعار السمك في السوق بسبب عزوف الصيادين عن الذهاب إلى البحر(3) خشية من مواجهتهم لمخاطر القرصنة، وخلال العام 2009 وحده، بلغت خسائر الصيد البحري حوالي 150 مليون دولار أمريكي طبقاً لما أعلنه رئيس الوزراء اليمني علي مجور(4)، وتسعى الحكومة اليمنية إلى محاصرة هذه الظاهرة، لكن التطورات التقنية التي يمتلكها القراصنة، واتساع المساحة المائية التي يتحركون فيها تبقي القدرات اليمنية بعيدة عن الوفاء بالحاجات، خاصة أنها تفتقر إلى الإمكانيات، في الوقت الذي تواجه فيه تحديات الإرهاب.

2 - الإرهاب: تطرح إشكالية الإرهاب نفسها كتحد كبير استنزف موارد البلاد الشحيحة أصلاً، وتعمل السلطات اليمنية على عدة محاور من أجل القضاء على هذه الظاهرة بوسائل شتى ومتعددة، ومثل البر يبقى البحر عرضة لأعمال إرهابية، خاصة مع تطور التقنيات الحربية للجماعات الإرهابية، وقد عانى اليمن الإرهاب البحري من وقت مبكر بحادثة الهجوم على المدمرة "كول" في 2002/10/12م، بقارب مفخخ أودى بحياة 17 ملاحاً أمريكياً، وإصابة 28 آخرين، وإعطاب المدمرة. ثم الهجوم على الناقلة الفرنسية "ليمبرج" في 2002/10/6 قرب ميناء "الضبة" بقارب مفخخ الحق أضراراً بالغة، وأشعل الحريق فيها، كما لوث حوالي (500) كيلو متر مربع بحوالي (150) ألف متر مكعب من البترول الذي كانت تحمله الناقلة، وتسببت المواجهات المستمرة مع الجماعات الإرهابية بنزيف مستمر للاقتصاد شل القطاع السياحي في المناطق الساحلية التي عولت عليها الحكومة أن تكون مناطق جذب سياحي، وتراوحت الخسائر السنوية مابين 800 مليون دولار عام 2006، ومليار دولار عام 2009، و10 مليارات دولار خلال العشر سنوات الماضية(5) فقد أدت الأعمال الإرهابية إلى توقف حوالي 80 ٪ من المنشآت السياحية، وتعثرت كل الرهانات التي كانت معقودة على هذا القطاع ليعوض(6) شحة المصادر في القطاعات الأخرى، ومثلما هدد الإرهاب البر والممرات الإقليمية سيظل مصدر تهديد للملاحة البحرية بقصد شل التجارة الدولية والاقتصاد العالمي الذي أضحى جبهة من جبهات القاعدة على اعتبار أنهم كما يتصورون يديرون معركة عالمية لاستعادة الخلافة الإسلامية وحكم العالم بها، ... وخطوتهم التالية من أجل الوصول إلى ذلك الهدف هي السيطرة على البحر والمنافذ البحرية بدءاً بما حول الجزيرة العربية(7)، وربما تمتد الأعمال المؤدية إلى بلوغ تلك الغاية إلى إلحاق أضرار بالغة بالبيئة البحرية، أو إلى كارثة بيئية، خاصة أن الكثير من السفن تنقل مواد خطرة ما يعرض المنطقة لخطر تلوث لا يبقى أثره محصور بدول المنطقة، وما يزيد مثل هذه المخاوف من عمل كهذا أنه كلما زادت الضربات على الإرهابيين، واشتدت ملاحقتهم لجؤوا إلى أعمال انتقامية لا تقيم اعتباراً للحياة لا على البر، ولا على البحر.

3 - الجريمة المنظمة والتلوث البيئي: أصبحت الجريمة المنظمة العابرة للقومية واحدة من التحديات التي تواجه منطقة المحيط الهندي، والمؤشرات الدالة على تنامي هذا النشاط، وتزايد مخاطره على المنطقة عامة واليمن على وجه الخصوص، تؤكد أن ثمة تلازماً بين أمن السلامة البحرية من الإرهاب والقرصنة والجريمة المنظمة وبين الأمن البيئي، لأن تلك الأعمال تهدد كل أنواع السفن بما فيها المحملة بمواد كيميائية وأسلحة وناقلات النفط، فضلاً عن أن تهريب النفايات في أعالي البحار وفي المياه الإقليمية إلى المناطق التي تعاني من ضعف الرقابة على مياهها الإقليمية والتي لا تتوفر على الوسائل والإمكانات أصبحت تشكل تهديداً حقيقياً، وتشير التقارير إلى أن إلقاء النفايات الخطيرة أصبحت نشاطاً اقتصادياً في السنوات الأخيرة، ومع انهيار الدولة الصومالية ارتفعت الأصوات المحذرة من تنامي هذه الأعمال الإجرامية، ومن انعكاساتها الخطيرة، فقد انتعش التوجه إلى الاشتغال بهذه الأنشطة غير المشروعة نتيجة لانهيار الاقتصاد، وترتب عليه اتفاق أمراء الحرب وصوماليو الشتات لفتح المياه الإقليمية الصومالية أمام السفن الصناعية، الأمر الذي أغرق المنطقة بالحاويات المليئة بالنفايات والمواد السامة، خاصة مع غياب أي سلطة وطنية، أو سلطة دولية على حد سواء(8)، وبطبيعة الحال تلك المواد تحمل مخاطر مستقبلية جسيمة على التنوع البيئي، والحياة البحرية، وعلى البشر لا يقتصر أثرها على الدول المشاطئة، بل وعلى العالم أجمع، وهذا لا يبرر سكوت أو تناسي العالم للأوضاع في هذا البلد، لاسيما إذا ما أدركنا أنه كلما انهارت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية انتعشت الأنشطة والأعمال غير المشروعة.

كما أن تنامي نشاط تجارة المخدرات التي كانت شبه منعدمة في اليمن قد توسعت بالتلازم مع تزايد أعمال القرصنة والإرهاب، وارتفاع حجم الكميات المضبوطة من قبل قوات الأمن مؤشر واضح على توسع هذه التجارة القادمة من أعالي البحار. انتقلت الكمية المضبوطة من الحشيش من لاشيء العام 2004 إلى 26 طناً العام 2008, وكميات الحبوب المخدرة المحتجزة من نوع "كبتاجون" انتقلت من 11 ألف قرص إلى 13 مليون قرص عام 2008، فيما بلغ عددها خلال الفترة المنصرمة من العام الجاري 3 ملايين قرص 2009، وفيما يتعلق بعدد القضايا، وعدد المتهمين المقبوض عليهم في قضايا مخدرات، فقد ارتفع عدد المتهمين من 75متهماً، و42 قضية عام 2004 إلى 239 متهماً، و100 قضية عام 2008(9)، ومواجهة مثل هذه المخاطر لا يمكن أن يقوم بها بلد بمفرده؛ بل تدعو الدول الصناعية - ومنها الصاعدة - أن تتحمل مسئوليتها من خلال تكثيف التعاون والتنسيق مع دول المنطقة ودعم قدراتها.

4 - النزاعات المسلحة واختلال الأوضاع الاقتصادية في دول المنطقة: تترك الحروب والنزاعات المسلحة آثاراً سلبية على الدول المجاورة، وكذلك اختلال الأوضاع الاقتصادية في الدول المتجاورة ينتج عنها هجرات متتالية، ومع انهيار الدولة في الصومال تدفقت موجات من السكان لأسباب سياسية واقتصادية، وهرباً من الحرب الأهلية إلى اليمن فالظروف الاقتصادية الصعبة التي تعرفها كل من اريتريا وأثيوبيا قد أدت بدورها - وإن بشكل أقل - إلى تدفق اللاجئين على اليمن، وهذا الوضع شكل ضغطاً على بلد يعاني هو الآخر من شحة الموارد والإمكانات، وتحمل اقتصاد البلاد - الضعيف أصلاً - أعباء تلك الهجرة، وتقدرها المفوضية الأممية بحوالي 200 ألف مهاجر, إلا أن مصادر محلية تقدرها بضعفي ذلك الرقم نظراً لأن الكثير منهم يتسللون عن طريق شبكات تهريب، ولا يسجلون في مراكز الإيواء للمفوضية، وتشير التقديرات إلى أن الهجرة من الصومال ومن أثيوبيا واريتريا إلى اليمن تحملها فاتورة كبيرة فضلاً عن الآثار الأمنية والاجتماعية التي يحملها معهم المهاجرون.

ثانياً: متطلبات مواجهة التحديات

تقتضي مواجهة هذه التحديات تحديد آليات مواجهتها، نظراً لتطوراتها المتتالية، وتعدد أبعادها، وعواقبها العابرة للأقاليم إلى المحيط، أن تسير المواجهة في مسارين. ما يقتضي تتبعها في مستويين هما:

المستوى الأول ذاتي: ويقصد به تطوير القدرات الذاتية لليمن في المجال العسكري والأمني والدعم اللوجستي والفني والتكنولوجي والتأهيل، والتطوير، والتدريب الذي تحتاجه اليمن من أجل مواجهة التحديات المذكورة, واحتواء آثارها على أمن منطقة المحيط الهندي، وسلامة النقل وحماية الحياة البحرية، وفي هذا الإطار بادرت اليمن لأول مرة إلى إنشاء قوات خفر السواحل، وتأسيس بنيته التحتية، وبادرت إلى بناء نقاط مراقبة على طول الشريط البحري الممتد من البحر الأحمر وحتى الخليج العربي (13) محطة لمراقبة حركة السفن، ويفصل ما بين محطة وأخرى 200 كيلومتر، وتم تزويد هذه المحطات بمناظير مراقبة يبلغ مداها من 10-12 ميلاً ، ونشرت ما يقارب 1000 جندي من قوات خفر السواحل مزودة بحوالي 40 زورقاً بحرياً، قدمتها إيطاليا وأمريكا وفرنسا، أكبرها لا يقدر على تنفيذ مهمة لأكثر من أسبوعين، لكن بالنظر إلى طول السواحل اليمنية(10)، واتساع منطقتها الاقتصادية الخالصة، تتطلب مضاعفة قدرات وإمكانات قوات خفر السواحل، فطول سواحله المطلة على المحيط الهندي وخليج عدن تصل إلى 1600كم، والمطلة على البحر الأحمر 600 كم متر، ومنطقتها الاقتصادية مع أرخبيل سقطرى تمتد على مساحة 584 ألف كم مربع، وهذه المنطقة الحيوية تتركز الأنشطة غير المشروعة فيها تحتاج إلى رصد مخصصات لا تقتصر فقط على بناء خفر السواحل، وإنما أيضاً توجه للنهوض بتنمية المدن الشاطئية والجزر غير المأهولة بالسكان وجعلها مناطق جذب سياحي وبشري ضمن خطة لتخفيف الضغط على المدن التي تلوح فيها مخاطر نضوب المياه، ما يعني توجيه استثمارات ضخمة إلى المناطق الساحلية، وبنية تحتية للخدمات تيسر التواصل والاتصال، وتسهل عملية مراقبة المياه الإقليمية، فضلاً عن تطوير كفاءة كل الأجهزة والمؤسسات المعنية بمراقبة المياه اليمنية الإقليمية، ومكافحة القرصنة والإرهاب والجريمة المنظمة.

المستوى الثاني: يشمل التنسيق والتعاون بين كافة الأطراف المعنية بأمن هذه المنطقة الحيوية والمجتمع الدولي الذي ترتبط مصالحه بها، لاسيما ما يتعلق بتأمين إمدادات الطاقة، وسلامة النقل البحري، ومرور التجارة، واستغلال الدول للإمكانات المتوافرة في مجال الصيد البحري، خاصة الدول التي تفتقر للموارد الاقتصادية كاليمن. ما يستوجب بناء هياكل مؤسسية دائمة ومستمرة للتعاون والتنسيق بين جميع الأطراف المعنية بأمن هذه المنطقة الحيوية من العالم التي تتعرض اليوم لتهديدات وتحديات لا قدرة لدولها على التصدي لها بمفردها، على غرار إنشاء المركز البحري الإقليمي لتبادل المعلومات لمكافحة القرصنة الذي أعلن عنه مؤخراً في صنعاء وفق المادة (8) "مدونة جيبوتي لقواعد السلوك" The Djibouti Code of Conduct" إلى جانب مركز الإنقاذ والتنسيق البحري في مومباسا، ومركز التنسيق شبه الإقليمي في دار السلام وسيتولى تقديم معلومات موثوقة حول القرصنة والسطو المسلح على السفن بمختلف وسائل الاتصال التقنية الحديثة(11).

وكي يستطيع اليمن القيام بدور حيوي في أمن هذه المنطقة من الأعمال غير المشروعة والأضرار البيئة؛ يتعين على كافة الأطراف المعنية والمجتمع الدولي تقديم كل أشكال الدعم الفني واللوجستي، وفي مجال التأهيل والتدريب للكوادر، نظراً لحداثة الهيئات التي أنشأها اليمن على خلفية التحديات التي برزت في مياهها الإقليمية، وفي أعالي البحار في المحيط الهندي والبحر العربي والبحر الأحمر.

كما تقع مسئولية على المجتمع الدولي في إعادة الاستقرار والسلام إلى الصومال، وبما يمكنه من استعادة دولته التي كان انهيارها سبباً في المشاكل الأمنية كالقرصنة، والإرهاب، وتفشي الجريمة المنظمة، وتهدئة الأمن البيئي والتلوث، والجريمة المنظمة، وتدفق المهاجرين، وما تحمله من مخاطر العدوى على الدول المجاورة هي في الأساس محصلة طبيعية لانهيار الدولة الصومالية، وتدمير البنية التحتية التي استكملت القوات الأثيوبية عام 2009 تدمير ما تبقى منها، ونتيجة لتوسع نشاط الصيد الصناعي على حساب الصيد التقليدي، ثم الجفاف، واستمرار الحرب الأهلية منذ العام 1991، وتجاهل وتناسي العالم لما يدور في الصومال، كل ذلك أدى إلى يأس الكثير من الشباب الذين لم يكن لهم من خيار سوى الانضمام للمليشيات المسلحة، أو الانخراط في أعمال القرصنة(12)، وكذلك التهريب، كما أن الدول الصناعية المتقدمة والصاعدة مطالبة بالقيام بمسئوليتها تجاه جريمة تصدير النفايات الخطرة والسامة في منبعها من قبل الشركات الصناعية فيها، حيث تواجه بعقوبات صارمة في تلك البلدان في حال إخلالها بشروط السلامة البيئية فتقوم بنقلها إلى المناطق التي تعاني دولها من ضعف أو غياب الرقابة الذاتية على مياهها الإقليمية.

خاتمة

الخلاصة أن التحديات التي تواجهها منطقة المحيط الهندي، سواء الأمنية والبيئية، والاقتصادية، والسياسية المترتبة على انتعاش الأعمال غير المشروعة كالإرهاب والقرصنة، والجريمة المنظمة، والتهريب تتعدى الدول الإقليمية المطلة، وتمتد إلى كل المجتمع الدولي الذي تتداخل وتتشابك مصالحه على طول ممرات النقل الممتدة من الخليج والبحر العربي إلى البحر الأحمر وإلى المحيط الهندي ومناطق اتصاله بالعالم، وهو ما يلقي بمسئولية كبيرة على الدول المعنية بهذا الفضاء البحري الحيوي بمعناه الجغرافي خاصة والجغروسياسي عامة، ومراكز التفكير والملتقيات العلمية المكرسة لدراسة مثل هذه القضايا مدعوة لأن تخرج بالمقترحات والتصورات التي تساعد على بلورة السياسات، وصنع القرارات من أجل جعل هذه المنطقة منطقة آمنة للنقل البحري، وإمدادات الطاقة، ومرور التجارة الدولية.

هوامش:

1 - أصبحت مقاربة التحذير من عواقب انهيار الدول لها جديتها العلمية، وتلاقي قبولاً واسعاً من قبل الباحثين، خاصة عند استحضار نموذج الصومال، وأفغانستان.

2 - دراسة لخفر السواحل صحيفة 26 سبتمبر - الجمعة 15 سبتمبر-أيلول 2006.

3 - Jeun Afrique magazine: Les pirates menacent les populations et leurs moyens de subsistence Jeun Afrique 19-02-2009 .

4 - كلمة رئيس الوزراء الدكتور علي مجور في افتتاحه اجتماع مدونة جيبوتي المنعقد في صنعاء خلال الفترة 8 - 10 نوفمبر 2010.

5 - د. يوسف سعيد، أثر الإرهاب على القطاع السياحي، جامعة عدن، سبتمبر 2010م.

6 - هناك تضارب في تقدير خسائر قطاع السياحة اليمني، فإستراتيجية التنمية السياحية توقعت نمو القطاع بمتوسط 15 ٪ سنوياً، فيما تراوح معدل النمو بين 6 إلى 7 ٪ فقط، وكشف تقرير لمجلس الشورى عام 2009 أن حركة السياحة الوافدة انخفضت بنسبة 15 ٪، كما تراجعت عائداتها السنوية من السياحة بنسبة 22 ٪، عما كان مستهدفاً في عامي 2007، و2008 ، وتقرير اتحاد الفنادق يقدر تراجع أعماله بنسبة 80 ٪.

7 - محمد سيف حيدر، القاعدة والقرصنة البحرية في الصومال: مؤشرات تحوّل إستراتيجي، موقع منبر الحرية، 14 أبريل 2009.

8 - Alain Gascon, professeur à l'Institut français de géopolitique Université Paris 8, chargé de cours à l'INALCO ,Publié dans le magazine DIPLOMATIE n◈ 40 (septembre-octobre 2009). l'éditeur ya ussi sure www.diplomattie-presse.com.

10 - محاضرة لنائب مدير عام إدارة مكافحة المخدرات، ألقاها في مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية أكتوبر 2009.

11 - أحمد محمد الشرعبي وآخرون، القرصنة البحرية في خليج عدن والمحيط الهندي التهديد والاستجابة، ص 14، وكالة سبأ اليمنية للأخبار، صنعاء، 2010.

12 - أنشئ مركز تبادل المعلومات خلال الاجتماع الإقليمي للدول الأعضاء في مدونة سلوك جيبوتي المنعقد في صنعاء في 8-10 نوفمبر 2010 .

Alain Gascon p.p c .

* كبير باحثي و مدير البرنامج الإعلامي في مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية.

الماء نبع الحياة فلنغير سلوكنا ونقتصد في استهلاكه

المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية في اليمن
Water in Yemen 2011
Yemen: Management and Development of Water Resources

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة

SHEBA
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

آفاق

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

الأحد - 12 ديسمبر 2010 - العدد 15020

Sunday -12 December 2010 - Issue 15020

سيناريوهات استفتاء جنوب السودان

خالد أحمد الرماح *

Khaled_rammah@shebacss.com

يمر السودان بفترة حاسمة في تاريخه الحديث، حيث يواجه اختباراً صعباً لم يشهد مثله من قبل. ففي غضون أشهر قلائل سوف يجرى استفتاء عام في الإقليم الجنوبي حول خياري الوحدة أو الانفصال، وذلك طبقاً لمقررات اتفاق السلام الشامل الموقع عام 2005.

ويبدو، مع ذلك، وكأن المشهد السياسي العام في السودان غير ملائم لإجراء استفتاء حر ونزيه. فالترتيبات والإجراءات المشتركة المتفق عليها في نيفاشا لجعل الوحدة خياراً جاذباً للجنوبيين لم تتحقق. بل وأكثر من ذلك فإن ثمة حالة من الاستقطاب الشديد في لغة الحوار السياسي المتعلق بمستقبل السودان بين تياري الوحدة والانفصال. ويترقب الجميع تطورات الأوضاع في السودان بقلق بالغ، في النظر إلى مرحلة ما بعد الاستفتاء وانعكاساتها على السودان والدول المجاورة والمنطقة بشكل عام، في ظل القضايا الخطيرة التي لازالت عالقة بين الحكومة السودانية والجبهة الشعبية لتحرير السودان المتعلقة بالحدود، ومنطقة آبيي على وجه الخصوص، والنفط، والديون، والمياه، ووضع الجنوبيين في الشمال والشماليين في الجنوب. وهي قضايا حساسة ومعقدة تحتاج إلى جولات من المفاوضات المضنية، والوقت المتبقي لا يكفي للانتهاء منها حتى 9 يناير القادم. وبالتالي فإن مستقبل تطورات ملف الجنوب السوداني ستبقى مفتوحة على أكثر من سيناريو سنحاول التعرض لها باختصار في هذه الورقة.

سيناريو إجراء الاستفتاء في موعده

بعد تكوين مفوضية الاستفتاء برئاسة رئيس البرلمان السابق والأكاديمي والقانوني البروفسور محمد إبراهيم خليل، ووصول بعثات الرقابة الدولية إلى الخرطوم، يكون العد التنازلي لإجراء الاستفتاء في موعده قد بدأ فعلاً، ما يعني إمكانية إجرائه في موعدة المحدد في التاسع من يناير 2011.

يدعم إمكانية حدوث هذا السيناريو إصرار الجبهة الشعبية لتحرير السودان على إجراء الاستفتاء في موعدة. يساندها في ذلك الفاعلون الدوليين الأكثر تأثيراً في الشأن السوداني (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) الذين يمارسون ضغوطاً كبيرة على الخرطوم لإجراء الاستفتاء في موعدة مستخدمة سلسلة من الحوافز والعقوبات. بالإضافة إلى تبني هذا الموقف من قبل بعض الأطراف الإقليمية المحيطة بالسودان كأوغندا وكينيا وتشاد وإثيوبيا.

كما أن تأجيل الاستفتاء يتطلب إجراءات قانونية ودستورية قد يتعذر تحققها في الوضع الحالي. لأن الدستور واتفاقية السلام ينصان على إجراء الاستفتاء قبل ستة أشهر من نهاية الفترة الانتقالية، وإجراء تعديل دستوري لتمديد الفترة الانتقالية مرهون بموافقة شريكي الحكم، المؤتمر الوطني والجبهة الشعبية، فهما يمتلكان وحدهما الصلاحيات والأغلبية في البرلمان لإجراء التعديلات الدستورية التي تجعل تأجيل الاستفتاء ممكناً.

ولعل العقبة الرئيسية أمام إجراء الاستفتاء هي القضايا العالقة، وبشكل خاص الحدود، ومنطقة آبيي، والنفط، والديون، والمياه. وهناك جهود برعاية الولايات المتحدة الأمريكية لترتيب لقاءات بين الطرفين للتفاوض حول تلك القضايا العالقة. وفي حالة حدوث تقدم سريع في حل القضايا الرئيسية، من الممكن إجراء الاستفتاء في موعده. خصوصا إذا قدم الطرفان تنازلات مهمة لحلها وتحديداً الجبهة الشعبية في ما يتعلق بقضية آبيي وباقي نقاط الحدود المختلف عليها، إضافة إلى قضية الديون والنفط، وتأجيل باقي القضايا الأقل أهمية إلى ما بعد الاستفتاء.

ومن المرجح في حال إجراء الاستفتاء في موعده أن يصوت أغلب الجنوبيين لخيار الانفصال وبناء دولة مستقلة، وذلك بالنظر إلى حالة التعبئة السائدة حالياً في الشارع الجنوبي المؤيدة للانفصال وإلى الفجوة الثقافية والتباين العرقي والديني، حيث لم تفلح الفترة الانتقالية في تجاوزها أو التخفيف من آثارها على السلوك السياسي للجميع. بالإضافة إلى قبول قطاع كبير من الشماليين وجزء من النخبة الحاكمة في المؤتمر الوطني بانفصال الجنوب كحل أخير لمعضلة يعاني منها السودان منذ نصف قرن، إذا تم بطرق هادئة وأخوية تحفظ علاقات حسن الجوار في المستقبل.

سيناريو تأجيل الاستفتاء

يرجح هذا السيناريو صعوبة قضايا الخلاف العالقة وأهميتها لكل طرف لارتباطها بالنفط والثروات الطبيعة والمستوى الاقتصادي لكل دولة بعد الانفصال، والبعد العالمي والصراع الدولي على الموارد الطبيعية، ما يجعل من غير المحتمل تحقيق تقدم سريع بخصوصها في الفترة القصيرة التي تفصلنا عن موعد الاستفتاء في 9 يناير القادم.

والتصريحات الرسمية الصادرة عن الحكومة السودانية تؤيد تأجيل الاستفتاء، وتمديد الفترة الانتقالية لعام أو عامين آخرين حتى يتم حل هذه القضايا بصورة ودية، وتحقيق انفصال آمن يبقي على علاقات الأخوة وحسن الجوار بين الجانبين. وتدعم أطراف عربية بما فيها اليمن هذا الخيار. ومن المحتمل أن توافق الجبهة الشعبية في نهاية الأمر على تأجيل الاستفتاء كحل أخير، لكن لمدة أقصر من التي تريدها الحكومة، يدفعها إلى ذلك حرصها الحصول على اعتراف حكومة شمال السودان بالدولة الجديدة، وتحقيق استقلال ناجز لا يعيد أجواء الحرب مجدداً بين الطرفين.

ولكن يظل هذا الاحتمال ضعيف في ظل حالة الشك وعدم الثقة بين المؤتمر الوطني والجبهة الشعبية، وتنامي حالة العداء والقطيعة بينهما كما ظهرت في التصريحات النارية المتبادلة، إذ تتهم قيادات من المؤتمر الوطني، الجبهة الشعبية بخرق اتفاق نيفاشا للسلام الذي ينص على العمل المشترك من أجل الوحدة الجاذبة، وقيامها بتعبئة الشارع الجنوبي والجنوبيين المتواجدين في الشمال ضد الوحدة عوضاً عن ترك الجنوبيين يختارون الوحدة أو الانفصال بمحض إرادتهم دون ضغط أو تعبئة من قيادات الجبهة الشعبية. فيما تتهم تصريحات بعض قيادات الحركة الشعبية المؤتمر الوطني بمحاولة القفز على مقررات اتفاق نيفاشا، والتهرب من إجراء الاستفتاء بعد أن أدركت أن الانفصال هو النتيجة المرجحة. ويبقى تحقق هذا السيناريو مرهون بمدى قدرة الطرفين على تجاوز فجوة عدم الثقة بينهما والتي هي في اتساع مستمر. وكذلك على تفهم الأطراف الدولية والإقليمية الراعية لاتفاق نيفاشا لأهمية حل القضايا العالقة، والترتيب لانفصال هادئ وسلس قبل إجراء الاستفتاء. وسيناريو تأجيل الاستفتاء بهدف الوصول إلى انفصال سلس وهادئ هو الأنسب لمستقبل الدولتين لأنه سيقلص من أضرار الانفصال إلى حدودها الدنيا. إذ سيحدث بعد تسوية أهم القضايا العالقة، ما يسمح ببقاء قدر من المشاعر الأخوية تؤسس لعلاقات حسن جوار متطورة بالنظر إلى تداخل المصالح بينهما خاصة ما يتعلق منها بالنفط والمياه والحدود والسكان. وعلى العكس من ذلك تماماً إذا تم الاستفتاء والانفصال مع بقاء القضايا العالقة، فإن تحقيق تقدم فيها سيكون أكثر صعوبة ومدعاة إلى توتر العلاقات وعودة الحرب مجدداً، وهي عبارة عن قنابل موقوته تواجه مستقبل العلاقات بين الجانبين.

سيناريو إعلان الانفصال من جانب واحد

وهذا السيناريو مرجح في حالتين؛ الأولى: أن يحدث الاستفتاء في موعده، لكنه يتم تبادل الاتهامات بتزوير الاستفتاء، وبالتالي عدم الاعتراف بنتائجها من قبل الحكومة المركزية في الخرطوم. والحالة الثانية: فشل المفاوضات وعدم تحقيق تقدم في حل القضايا العالقة، وبالتالي ترفض الحكومة إجراء الاستفتاء في موعده، وفي المقابل ترفض الجبهة الشعبية تأجيل موعد الاستفتاء. وتقوم بإجرائه من جانب واحد بحضور وإشراف ورقابة دولية، والإعلان عن انفصال الجنوب في دولة مستقلة من طرف واحد. وفي حال تعذر عليها ذلك يمكنها إعلان الانفصال من خلال ممثلي الجنوب في البرلمان السوداني، حيث تلوح الجبهة الشعبية بأنها ستقوم في حال عدم إجراء الاستفتاء في موعده أو المماطلة فيه بإعلان الاستقلال من جانب واحد خارج اتفاق نيفاشا ودون الحاجة إلى الاستفتاء، عن طريق ممثلي الحركة في البرلمان السوداني، باعتبارهم الممثل الشرعي للجنوب. وجاء ذلك بعد الخلافات التي نشبت في البرلمان على إجازة قوانين الاستفتاء وجهاز الأمن الوطني والمشورة الشعبية والنقابات بالإضافة إلى ترسيم الحدود، التي أدت إلى انسحاب الحركة الشعبية من جلسات البرلمان ومن مجلس الوزراء، وأعقب ذلك مسيرات جماهيرية تصدت لها الشرطة وفرقتها بالقوة. وهو مؤشر ينذر بأن الانفصال قد يكون متوتراً وغير سلمي. يعزز ذلك عدم الثقة بين الشريكين ومواقفهما المتعارضة حيال قضية الوحدة أو الانفصال (المؤتمر الوطني يريد أن يستمر السودان موحداً في حين أن أغلب قيادات الحركة الشعبية تسعى إلى انفصال الجنوب)، وصعوبة الوصول إلى حلول مرضية للقضايا العالقة، خصوصاً منطقة آبيي وباقي نقاط الحدود. الأمر الذي يجعل احتمالات حدوث انفصال بشكل عدائي من جانب واحد هو الأرجح. وذلك يرفع حجم التحديات والمخاطر التي يواجهها السودان في مرحلة ما بعد الانفصال. ويؤسس لعلاقات عدائية متوترة بين الجانبين، وقد يدفع لإمكانية عودة الحرب مجدداً. ويخلق انقساماً على الصعيد الإقليمي والدولي بين مؤيد ومعارض للاعتراف بدولة الجنوب.

سيناريو عودة الحرب

قد يبدو للوهلة الأولى صعوبة تصور عودة حرب جديدة تشعلها حكومة الخرطوم في هذا الوقت بالذات. والسودان يعاني العديد من المشاكل المزمنة وعلى رأسها مشكلة دارفور، وملاحقة محكمة الجنايات الدولية للرئيس البشير، والتي يمكن تحريكها في أي لحظة وإشغال الحكومة السودانية على أكثر من جبهة، في حال قررت العودة إلى الحرب، بالإضافة إلى احتمالات تردي الأوضاع الاقتصادية بعد انقطاع النفط القادم من حقول الجنوب، الذي يمثل 75 ٪ من إنتاج النفط السوداني. ويبدو هذا الخيار صعباً سيما مع الوضع الهش والمفكك للجبهة الداخلية في الشمال نتيجة الفجوة الواسعة بين المؤتمر الوطني وباقي القوى السياسية. والوضع الدولي والإقليمي المؤيد للانفصال، وضعف الجبهة العربية التي قد تدعم السودان في خيارات الوحدة. والأهم من ذلك تغير الأوضاع في الجنوب على أرض الواقع لصالح الجبهة الشعبية، وتغير ميزان القوى لصالحها، حيث استفادت من الفترة الانتقالية في شراء المزيد من السلاح وبناء قوتها العسكرية، وتوحيد جبهتها الداخلية، ومد سيطرتها ونفوذها في الجنوب بشكل شبه كامل. وقيام الجيش السوداني بسحب قواته من مناطق تمركزه السابقة في الجنوب بداية الفترة الانتقالية وانتقالها إلى الشمال، ما يجعل مسرح أي حرب جديدة الحدود بين الشمال والجنوب، وليس أراضي الجنوب كما كان الوضع في السابق، وإذا كانت الحكومة المركزية لم تستطع كسب حرب الوحدة في الجنوب ومقاتلو الجيش الشعبي يفتقرون للعتاد والتمويل والاعتراف الدولي والإقليمي، ولم تتوافر لهم السيطرة الكاملة على مناطقهم التي كانوا يقاتلون من أجلها. فكيف يمكن تحقيق ذلك في ظل الأوضاع والمعطيات الجديدة سالفة الذكر.

ومع ذلك، وفي كل الأحوال، فإنه لا يمكن استبعاد عودة الحرب تماماً. ورغم أنها مغامرة غير محسوبة النتائج، فإنها تظل سيناريو ممكن الحدوث خصوصاً في حال شعرت النخبة الحاكمة في الشمال أن الانفصال سيفقدها الكثير من المصالح المأمولة، ويجلب عليها العديد من الأخطار والمشاكل التي لم تكن متوقعة عند التوقيع على اتفاق السلام الشامل. وأنها بدلاً من تحقيق هدفها الجوهري الذي قادها إلى التوقيع على اتفاقية السلام والمتمثل في رغبتها الصادقة في حل مشكلة الجنوب، وإنهاء الحرب والصراع بصورة جذرية، تجد نفسها بدلاً عن ذلك تجر البلاد إلى سلسلة من المشاكل الداخلية وقضايا الصراع مع دولة الجنوب الجديدة قد لا تنتهي عند حد واضح المعالم. وتجد أن الخيار الأنسب في هذه الحالة هو قلب الطاولة على الجميع والعودة باللعبة إلى المربع الأول رغم كل التضحيات والمخاطر المتوقعة. يؤيد ذلك البعد الإسلامي للنخبة الحاكمة وإمكانية ميلها إلى تحويل الصراع إلى صراع ديني عقائدي، وإعلان الجهاد على مؤامرة ومخطط غربي نصراني لتفتيت السودان، وتأسيس دولة نصرانية موالية للغرب وإسرائيل في الجنوب.

---

*باحث ومدير برنامج دراسات القرن الأفريقي - مدير برنامج دراسات القرن الإفريقي مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية.

ترك حنفية الماء تسرب قطرات قليلة

تعني إهدار الكثير والكثير من الماء

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

SHEBA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية في اليمن Water in Yemen 2011 Yemen: Management and Development of Water Resources

آفاق

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسية مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

الأحد - 12 ديسمبر 2010 - العدد 15020

Sunday -12 December 2010 - Issue 15020

أيّ مستقبل للسودان؟

لماذا يبدو الانفصال أقرب للتحقق من أي وقت مضى، وما السبيل للتعامل معه

الدكتور/ عبده مختار موسى *

أستاذ مشارك في العلوم السياسية
جامعة أمدرمان الإسلامية - السودان
Abdumukhtar50@hotmail.com

يمر السودان بأزمة سياسية معقدة يعتمد مسار المستقبل على كيفية معالجتها. فهناك أزمة بين شريكي الحكم بعد اتفاق السلام الشامل (كينيا 9/ 1/ 2005) وهما المؤتمر الوطني (الحركة الإسلامية) والحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM - حركة التمرد الرئيسية في جنوب السودان)، مقروناً بها تداعيات أزمة دارفور داخلياً وخارجياً، وبالتوازي معها تدهور العلاقات مع الجارة تشاد، وهي دولة مفتاحية في أزمة دارفور للتداخل القبلي ولإيوائها ودعمها لحركات التمرد الدارفورية المسلحة خاصة حركة العدل والمساواة بقيادة د. خليل إبراهيم، التي حاولت قلب نظام الحكم في الخرطوم بالقوة في هجوم مسلح في العاشر من شهر أيار/مايو 2008.

هذا إضافة إلى قوى المعارضة الداخلية التي جمعت الأحزاب الشمالية – أحزاب الوسط (مثل حزب الأمة القومي، والحزب الاتحادي الديمقراطي) واليسار (مثل الحزب الشيوعي السوداني، والحزب البعث العربي) واليمين (مثل حزب المؤتمر الشعبي بزعامة الترابي الذي انشق عن حزب المؤتمر الوطني الحاكم في 1999) – حيث تحالفت هذه الأحزاب وبعض الأحزاب الجنوبية مع الحركة الشعبية في مؤتمر جوبا في تشرين الأول/ أكتوبر 2009 وسط خلافات داخل تكتل غير منسجم أيديولوجياً، مما أضعفه وأضعف مخرجاته وأضعف إمكانية بناء جبهة معارضة قوية ومتماسكة. تجلى ذلك الفشل في أول اختبار في مظاهرة سلمية قادتها أحزاب تحالف جوبا في الخرطوم (7/ 12/ 2009). وقد كانت المسيرة – التي لم تُصادق الشرطة عليها - موجهة لانتقاد الحكومة (أو تحديداً المؤتمر الوطني)، متهمة إياها بالتلكؤ في إجازة قوانين ترى المعارضة أنها مهمة لعملية التحول الديمقراطي، لا سيما قانون الأمن الوطني. النقطة الجوهرية في الخلاف هي في مادة واحدة تخول للجهاز سلطة الاعتقال بينما ترى المعارضة أن يتم تجريد الجهاز من هذه السلطة، وأن تنحصر وظيفته في جمع المعلومات فقط، في حين يعترض المؤتمر الوطني على ذلك.

استجابت الحركة الشعبية لدعوة – أو وعود – المؤتمر الوطني بمعالجة الأمر داخل البرلمان (المجلس الوطني). فانسلخت الحركة تلقائياً من تجمع أحزاب جوبا المعارض، وبالتالي تخلت عن فكرة مناهضة الحكومة بأسلوب المظاهرات، مما أدى إلى إلغاء موكب آخر كانت تعتزم كتلة المعارضة تسييره بعد أسبوع من المسيرة الأولى التي تصدت لها قوات الشرطة وفرقتها بالقوة واعتقلت العشرات من بينهم باقان أموم، الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان – وقد تم إطلاق سراحهم في اليوم ذاته. بدا الأمر وكأنما استغلت الحركة الشعبية أحزاب الشمال المعارضة للضغط على المؤتمر الوطني الحاكم لتحقيق أجندتها. غير أن حالة الشد والجذب بين الشريكين لم تصل إلى نهاية.

قمة جبل الجليد

هذا المشهد في واقع الأمر امتداد لسلسلة من الأزمات بين الشريكين خلال الأربعة أعوام الماضية (2005 – 2009)، حيث كانت أعنف الأزمات ما وصل إليه الحال بين الشريكين في خواتيم العام 2007 عندما سحبت الحركة ممثليها – الدستوريين والتنفيذيين – من الحكومة على خلفية اتهامات متبادلة بين الطرفين، خاصة من جانب الحركة الشعبية تجاه المؤتمر الوطني. أبرز هذه الاتهامات أن المؤتمر الوطني يعمل على تهميش عناصر الحركة الشعبية المشاركين في الحكومة المعروفة بـ "حكومة الوحدة الوطنية"، وأن المؤتمر الوطني يخفي حقائق حول أرقام إنتاج وتصدير وإيرادات النفط (85 ٪ من حقول انتاجه في الجنوب)، وعدم إشراكه للحركة الشعبية في كثير من الملفات المهمة، مثل أزمة دارفور، وقضية المحكمة الجنائية الدولية، ومسألة أبيي وغيرها.

لم تتوقف الأزمات بين الشريكين وهي أحياناً تأخذ منحى دراماياً يكاد يعصف بالشراكة، حيث تتصاعد الملاسنات في المناسبات المختلفة بين الطرفين مثل ما حدث بين الرئيس المشير حسن البشير، والفريق سالفا كير - النائب الأول لرئيس الجمهورية ورئيس الحركة الشعبية ورئيس حكومة الجنوب - في احتفال بمدينة جوبا في عام 2008، وأحياناً تصعيد إعلامي استغل فيه الطرف الجنوبي الإعلام الدولي كلما زار مسئول من الحركة الشعبية إحدى دول الغرب.

في التحليل النهائي يمكن تلخيص السبب الجوهري لمهددات تنفيذ اتفاقية السلام – وبالتالي مهددات مستقبل الوحدة والسلام في السودان – في عدم الثقة بين الطرفين. وبالتالي يمكن النظر لتلك الأزمات بأنها بمثابة قمة جبل الجليد التي تُخفي كثيراً من الاحتقانات الاجتماعية والترسبات النفسية التي تراكمت عبر فترة تاريخية طويلة. وهذا بدوره يعبر عن صراع هويتين: إحداهما (شمالية إسلامية/عربية) والأخرى (جنوبية أفريقية/ زنجية/مسيحية). الطرف الثاني يرى أن الأول ينظر له باستعلائية.

ديناميكيات الصراع ومهددات الوحدة

إن أكثر ما يهدد تنفيذ اتفاقية السلام هو عدم الثقة والاتهامات المتبادلة بين الطرفين منذ توقيع الاتفاقية وبداية الشراكة (9/ 7/ 2005)، وحتى تاريخ كتابة هذا المقال (منتصف كانون الأول/ ديسمبر 2009). وقد يصدق القول – كما أكدت ذلك الكثير من الأحداث – أنه كل ما يتم من حوار وتجاوز الأزمات بين الشريكين، لا يتجاوز ذلك المهدئات. فبعد مرور ما يقارب الخمسة أعوام من اتفاق نيفاشا (أي حتى نهاية 2009 ومطلع 2010)، ما زالت العلاقة بين الطرفين متوترة ومأزومة. وقد صرح أحد قيادات الحركة الشعبية في أيار/ مايو 2009 بأن حركته سوف "تشن حرباً على الحكومة"، ما لم يتم حسم القضايا العالقة ومن أهمها: 1. عدم تنفيذ اتفاق نيفاشا نصاً وروحاً؛ 2. موقف المؤتمر الوطني من تبعية منطقة أبيي للجنوب (وقد صدر الحكم بشأنها في 22/ 7 /2009)؛ و 3. تسليح المؤتمر الوطني قبائل الجنوب لتقاتل الحركة الشعبية.

وفي تصعيد مفاجئ صرح سالفا كير النائب الأول لرئيس الجمهورية ورئيس الحركة الشعبية بأن حكومته (حكومة جنوب السودان) تعمل على إعادة تنظيم جيشها للاستعداد للدفاع عن نفسها إذا ما عادت الحرب مرة أخرى. وقال لراديو لندن (18/ 6/ 2009) أنه لن يبدأ الحرب ولكنه مستعد لها إذا ما فُرضت عليه.

كذلك من مؤشرات التصعيد والدفع بالأمور نحو الانفصال استجابة نواب الحركة الشعبية داخل البرلمان بالتصفيق الحاد والطويل لمقترح الانفصال عن الشمال الذي طرحه العضو مارتن تاكو موي، وتلذذوا بحديثه الذي وصف فيه الشماليين بأنهم غير جادين في السلام. وأضاف: "طالما هم [يقصد الشماليين] لا يرغبون أن يحكمهم الجنوبيون، فيجب علينا إعلان استقلال الجنوب من اليوم، وأن الحديث عن الوحدة الجاذبة مضيعة للوقت" (صحيفة الرأي العام السودانية، 5 /7/ 2009).

بصورة عامة ليس هناك انسجام بين الشريكين. بل كثير من الأحداث والاتهامات المتبادلة بينهما – من حين إلى آخر – يعكس عدم ثقة حاد، ويهدد مستقبل هذه الشراكة، ويهدد تنفيذ الاتفاقية، ويضعف اتجاهات الوحدة. والمتابع لواقع الشراكة وعملية تنفيذ الاتفاقية على مدى الأربعة سنوات الماضية يلحظ الكثير من التناقضات واختلاف الرؤى والمواقف بين الطرفين. ولا يخرج الطرفان من أزمة إلا ودخلا في أخرى. وحتى نهاية العام 2009 ظلت الخلافات بين الشريكين قائمة ومتجددة في كثير من النقاط بل والمسائل الجوهرية. فما زال هناك توتر في منطقة أبيي، وما زال هناك اختلاف في مسألة ترسيم الحدود والقوانين.

كذلك هناك مشكلات خاصة بالجانب الجنوبي ربما تؤثر سلباً في تعامل النخبة السياسية الشمالية مع الجنوب ومستقبله منها: مثلاً أن الحركة الشعبية لا تمثل كل الجنوب، فهناك قوى سياسية أخرى تستنكر هيمنة الحركة على الأمور في الجنوب واقصاء القوى الأخرى. كذلك هناك تياران في داخل الحركة الشعبية: تيار القوميين الجنوبيين الذين يرون بضرورة الانكفاء جنوباً للأخذ بيد الجنوب دون إيلاء بقية السودان اعتبارات أكبر وهذا التيار انفصالي؛ وتيار السودان الجديد الذي يرى بضرورة صياغة السودان على أسس جديدة تستوعب الجميع. لكن على رأس هذه الأسس الجديدة الديمقراطية والعلمانية. والأخيرة (العلمانية) غير مقبولة لشمال يدين بالإسلام، وبالتالي ربما يشكل هذا الاتجاه أيضاً مهدداً لخيار الوحدة.

يمكن الحديث عن الوضع في السودان بعد مرور أربعة أعوام على اتفاق السلام بأنه يتسم بالسلبيات الآتيـة:

1. رغم اتفاقية السلام إلا أن المواطن السوداني حتى الآن لم ينعم بعائدات السلام أمناً أو رخاءً اقتصادياً؛ فما زالت الضرائب عالية، وتكلفة الخدمات في ارتفاع، وكذلك غلاء المعيشة وزيادة نسبة الفقر والمعاناة رغم انتاج وتصدير النفط وتوقف الحرب.
2. انتشار السلاح بين الأفراد والانفلات الأمني في المدن مثل ما حدث في جوبا وملكال وواو (كبريات مدن الجنوب) وفي بعض أحياء العاصمة السودانية الخرطوم خاصة التي يكثر فيها الجنوبيون، كذلك في أبيي، وما حدث ويحدث للشماليين في الجنوب من مضايقات وقتل، إضافة إلى وجود أكثر من 600000 قطعة سلاح غير مرخصة في أيدي المواطنين في جنوب كردفان وحدها.
3. تردي الحماس لدى المواطن للاتفاق حتى في الجنوب رغم كل المكتسبات على المستوى الحكومي؛ فما زالت عمليات إعادة الإعمار ضعيفة، وعودة النازحين محدودة.
4. استمرار احتكار الدولة للإعلام المسموع والمرئي وتبني وجهة نظر الحكومة (مع أغلبية المؤتمر الوطني)، الشيء الذي لم يسهم في نشر الاتفاقية أو تناولها الموضوعي ونشر ثقافة السلام.
5. حالة الاحباط منذ وفاة قرنق وما تلاها من أحداث ربما تدفع في اتجاه الانفصال، خاصة في وجود عناصر من الشمال والجنوب لها مصالح مباشرة في الانفصال.
6. الوضع الدستوري الانتقالي الحالي للجنوب والتسليح الكبير والنوعي للجيش الشعبي الذي يسيطر على الأمن في الجنوب، واستمرار الخلافات بين الشريكين في كثير من القضايا الأساسية والمستجدات المختلفة؛ كلها عوامل قد تجعل الحركة الشعبية تنزوي تدريجياً في الجنوب وتنسحب من القضايا القومية، كل ذلك ربما يشجع الاتجاه نحو الانفصال.
7. اتفاقية نيفاشا وبما منحته للجنوب، من سلطة وثروة، شجعت الجماعات المسلحة الأخرى المعارضة – مثل الشرق ودارفور – للمطالبة بمنصب نائب الرئيس. وهذا من شأنه أن يسبب عدم استقرار في الدستور، ويشجع المزيد من الجهات الأخرى لمطالبات مماثلة مما يسبب تعقيدات سياسية أخرى.
8. أبرم نظام الإنقاذ اتفاقيات سلام معيبة نجحت في إرضاء بعض القوى السياسية ولكنها لم تنجح في بناء السلام العادل الشامل، بل صارت مدخلاً لتدويل الشأن السوداني بصورة غير مسبوقة، مثل ما حدث في دارفور، وجنوب كردفان.
9. حتى منتصف 2009 ما زالت العلاقة بين الطرفين مأزومة ومتوترة، فمثلاً الفريق سلفا كير، وعلى الرغم من أنه النائب الأول لرئيس الجمهورية أكد في تصريح له (صحيفة السوداني، 26/ 6/ 2007) أن الانفصاليين في جنوب السودان يشكلون الأغلبية العظمى من السكان، وقال "علينا نحن الجنوبيون أن لا نسمح لأحد بأن يضعنا أمام خيارين: إما أن نختار الوحدة ونصبح مواطنين من الدرجة الثانية، وإما أن نختار الانفصال ونعيش في دولتنا المستقلة". لا شك أن في ذلك إيحاء في شكل تنوير للجنوبيين بأن الانفصال أكرم لهم لأن الوحدة تجعلهم مواطنين من الدرجة الثانية. وفي تصريح له لاحقاً لصحيفة نيويورك تايمز (25/ 9/ 2007)، شنّ سلفا كير هجوماً جديداً على المؤتمر الوطني قائلاً "إنهم ما زالوا يخادعوننا لا أكثر. ونحن لا نزال مواطنين من الدرجة الرابعة في بلادنا، وهذا ما سيدفع بغالبية الجنوبيين للتصويت لصالح الانفصال".

هذه الاتفاقية رغم عظمتها وقيمتها في إيقاف الحرب إلا أنها بطابعها السياسي والاقتصادي تظل قاصرة دون تحقيق الاندماج الكامل بين شعب الشمال وشعب الجنوب. فهي - سياسياً - تشرك الجنوبيين في مركز القرار، واقتصادياً ربما تساعد في تخفيف الشعور بالظلم. غير أن كل ذلك يظل تدابير سياسية واقتصادية لا تمس جوهر البناء الاجتماعي أو تغيّر في طبيعة العلاقات الجنوبية الشمالية، ولا يمكنها تحقيق اندماج الهويات الشمالية الجنوبية بما يحقق الوحدة الوطنية الكاملة والمستدامة.

الرؤية المستقبلية

خلاصة هذا الطرح هو أن توقيع اتفاقية السلام الشامل في كينيا (9 كانون الثاني/يناير 2005) تكمن قيمته في وضع حدٍ للحرب. لكن من المخاطرة الاعتماد عليه في تأسيس مجتمع سوداني متكامل (integrated society)؛ لأن التعويل على اتفاقية السلام لتكون حلاً جذرياً يعكس رؤية قاصرة وقد يثبت الواقع عدم صدقها. هناك فرق كبير بين الواقع الاجتماعي وأطروحات السياسيين. وتمثل اتفاقية السلام أحد هذه الأطروحات. ذلك لأن هذه الاتفاقية تختزل مشكلة معقدة – مثل مشكلة الهوية – في معالجات سياسية-اقتصادية. بينما جوهر العلاقات يكمن في البعد الاجتماعي والهوية الثقافية.

إن الأمر يحتاج إلى جهد كبير ووقت طويل ودور فاعل من المفكرين والعلماء في صياغة برنامج وطني للاندماج من خلال آليات محددة مثل عملية تثاقف مستمرة وتفاعل اجتماعي حقيقي يتغير فيه الخطاب، وتنساب فيه عملية التزاوج الاجتماعي لتحقيق عملية الاندماج الاجتماعي الشاملة والتكامل الوطني في المدى البعيد. وهي تعتمد على عملية (هرمنة) للهويات السودانية المتعددة بتفعيل تلك الآليات التي سبقت الإشارة إليها. لكن تحتاج الحكومة لعدة تدابير للتمهيد لتلك العملية منها:

أولاً: إحداث تنمية شاملة خاصة في مجال مشاريع البنية الأساسية في الولايات الجنوبية، وفي مجال الخدمات لوضع أول لبنة في أرضية بناء الثقة بين الطرفين.

ثانياً: التمهيد لعملية الاندماج الاجتماعي والتواصل الثقافي عن طريق الحوار الفكري المتواصل بين النخبة الشمالية والجنوبية لإزالة الحواجز، وتعديل الصورة الذهنية النمطية التي تراكمت عبر التاريخ.

إن الحل الشامل والجذري ينبغي أن ينطلق من رؤية استراتيجية شاملة للسلام وإلا ربما يكون مصير اتفاقية نيفاشا (كينيا 2005) هو ذات مصير اتفاقية أديس أبابا (إثيوبيا 1972)، من حيث احتمال ظهور نخبة جنوبية جديدة تنتقدها وتنقضها وترفضها، وبالتالي تنقلب عليها ويعود السودان مرة أخرى لدوامة التمرد والحرب الأهلية والتدخل الدولي، وكل ذلك يكون خصماً على استقرار البلاد والتنمية ومستقبل الوحدة، ويدفع الشعب السوداني الثمن باستمرار الدمار والخسارة في الأرواح والموارد. ومثل هذا السيناريو يمكن أن يتم بعناصر جنوبية جديدة لها طرح آخر ربما من منطلق ديني أو أيديولوجي أو كليهما معاً وتدعو للانفصال الكامل.

أخيراً يخلص المقال إلى النتائج التالية:

1. إن اتفاقية نيفاشا (كينيا) للسلام قد أوقفت الحرب لكنها لم تحقق السلام مما يهدد امكانية حدوث وحدة مستدامة.
2. ما زال خطاب النخب الجنوبية – بما فيها الطبقة السياسية – يقوم على نبرة انفصالية، وما زال يعكس عدم الثقة.
3. إن اتفاقية نيفاشا التي قامت على مبدأ قسمة السلطة والثروة فجّرت صراع هويات ربما يهدد التعايش السلمي.
4. إن نيفاشا أسست لنهج جديد (سلبي) وهو أن الحكومة المركزية لا تذعن إلا للذين يحملون السلاح لذلك جاء الانفجار المسلح في دارفور والشرق ونُذُر انفلاتات أخرى في كردفان (شهامة وشمم ثم تحالف كردفان للتنمية KAD).
5. إن طرح الوحدويين في الجنوب يشترط – ضمناً – قيام وحدة على أساس مفهوم السودان الجديد الذي يقوم على العلمانية وهو يتناقض مع الطرح الأيديولوجي الأساسي للنخبة الشمالية الذي يرفض العلمانية باعتبارها نقيض للحكم الإسلامي، وهذا التناقض الجذري بين الطرحين يضعف الأمل في تحقيق وحدة مستدامة.
6. إن الاندماج الاجتماعي/الثقافي اللازم للتعايش والوحدة المستدامة لم يتحقق باتفاقية سياسية بل بميكانيزمات المجتمع (التزاوج والتمازج والانصهار في بوتقة قومية واحدة)، وهذه الميكانيزمات غير متوافرة الآن في الحالة السودانية بين الشمال والجنوب حيث أكدت ذلك تجربة أبيي التي دامت لعدة قرون.
7. إن التنوع الديني والإثني والثقافي ليس المشكلة، وإنما تكمن المشكلة في فشل النخب الحاكمة في تحقيق العدالة والتوازن بين مكونات هذه الموزاييك (الفسيفساء).

جانب آخر مهم حول ضمانات استدامة السلام هو أن تضع الحكومة السودانية في الحسبان بأن وفاة جون قرنق لا تعني نهاية أيديولوجيا الحركة الشعبية. فالحركة الشعبية لها مبادؤها وأدبياتها التي ما تزال النخبة الجنوبية متمسكة بها. فرؤية الحركة المتمثلة في "السودان الجديد" تنطوي على خيارات أساسية على رأسها إقامة سودان جنوبي مستقل قوامه كونفدرالية (Confederacy) من النيليين والاستوائيين لتشكيل "جمهورية أزانيا" (The Republic of Azania). فهل بتوقيع اتفاقية السلام تخلت الحركة الشعبية عن هذا الخيار؟ ربما يكون خيار السلام قد أصبح قوياً وواقعياً للحركة الشعبية على أساس أنه مرحلة انتقالية. بمعنى أنه لا يعني تخلي الحركة عن خياراتها الأخرى بقدر ما يعني تأجيلها وإعطاء فرصة للسلام الذي يمكن أن يحقق لها أهدافها الإستراتيجية بطريقة أفضل مما يمكن تحقيقه بالحرب، خاصة إذا ما وضعنا في الحسبان الضغوط الدولية على الطرفين تجاه الحل السلمي، إضافة إلى الجانب الإنساني حيث مات بالحرب أكثر من مليوني سوداني وتم تشريد أكثر من ثلاثة ملايين من الجنوب الذي دُمّرت فيه البنية التحتية وتوقفت التنمية إضافة إلى الآثار الاجتماعية والنفسية للحرب.

لذلك على حكومة المؤتمر الوطني أن تضع في الاعتبار أن شعب الجنوب ربما يصوّت لصالح خيار الانفصال، وأن تضع إستراتيجية محددة للتعامل مع هذا الواقع الجديد. وهذا يستدعي النظر إلى السيناريوهات التي سوف تترتب على واقع الانفصال. صحيح أن في داخل الحركة الشعبية تياران متعارضان: تيار وحدوي وآخر إنفصالي. ويدعو الأخير إلى قيام السودان الجديد الذي يقوم على الديمقراطية والعلمانية، ويرى أن ذلك لا يتأتى إلا بالانفصال. لكن هذا الخيار – الانفصال - يقرره شعب الجنوب من خلال الاستفتاء وليس النخبة. غير أن النخبة الجنوبية التي تقود خيار الانفصال على الأرجح تشجع شعب الجنوب بأن الوحدة لم تعد جاذبة وأن الإنفصال هو الأفضل.

يرى هذا المقال الأفضل أن يتم الانفصال بصورة سلمية، وأن لا تضع الحكومة العقبات أمامه لأن السودان (الشمالي) إذا فقد الجزء الجنوبي بصورة غير سلمية فإن الدولة الناشئة سوف تشكل من ناحية إستراتيجية خطراً أكبر من حرب الجنوب نفسها. ذلك لأن الدولة الوليدة سوف تتشكل في سياق مختلف عن الشمال وربما تدير نخبتها ظهرها للسودان الشمالي – وهم يحملون في دواخلهم مرارات الماضي - لتشكيل تحالفات مع دوائر أفريقية وغربية، وربما صهيونية، قد تهدد كيان السودان الشمالي.

أما من ناحية البنية الداخلية للدولة الوليدة فعلى حكومة الخرطوم أن تضع في الاعتبار الاضطرابات التي سوف تندلع في شكل توترات ونزاعات قبلية وحروب أهلية قد ينتقل تأثيرها إلى الشمال من خلال التداخل القبلي وحركة الرعاة من الشمال للجنوب دون وعي بالحدود السياسية الجديدة.

كذلك إذا انفصل الجنوب (بالاستفتاء أو بغيره) ربما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية، ومعها إسرائيل، لدعم هذه الدولة الجديدة وتزويدها بالتكنولوجيا والتدريب والمال والسلاح لتأسيس "إسرائيل أفريقية". فعلى حكومة الخرطوم أن تتوقع كل السيناريوهات وأن تغير من سياستها تجاه الجنوبيين لكسب ثقة قادة لدولة جارة ربما تحتاج للسودان الشمالي في كل شئ بدلاً من أن تلجأ للقوى الإقليمية والدولية الأخرى فتكون خصماً على استقرار وأمن السودان الشمالي بدلاً عن أن تكون جارة صديقة وحليفاً استراتيجياً.

* **د. عبده مختار موسى: تلقى تعليمه الجامعي وفوق الجامعي بجامعة الخرطوم، أستاذ مشارك في العلوم السياسية بجامعة أمدرمان الإسلامية، له أكثر من عشرين بحثاً منشورا في دوريات علمية محكمة في داخل السودان وخارجه باللغتين الإنجليزية والعربية، شارك في مؤتمرات علمية محلية ودولية مقدما لأوراق بحثية، له خمسة كتب منشورة منها: دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى (2009، 391 صفحة) صدر عن مركز الجزيرة للدراسات (الدوحة/قطر)، وكتاب: "مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان" (2009، 318 صفحة)، صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان).**

الصنبور الذي يسرب الماء يهدر / 7 / غالونات يوميا" على الأقل.وهذه تشكل 10 ٪ من حصة الفرد من مياه الشرب في اليوم

المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية في اليمن
Water in Yemen 2011
Yemen: Management and Development of Water Resources

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة

SHEBA
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

آفاق
ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية
الأحد - 12 ديسمبر 2010 - العدد 15020
Sunday -12 December 2010 - Issue 15020

سوء استخدام الأسلحة الصغيرة ومعوقات التنمية في اليمن

الحلقة 3

عبدالسلام أحمد الدار الحكيمي

يتبين من الجدول رقم (16)، أن نسبة امتلاك الأسلحة في المجتمع الريفي عند أفراد العينة، بلغت 66.6 ٪ ، مقابل 56.1 ٪ في المجتمع الحضري، وهذه النسب تدل على أن ظاهرة امتلاك الأسلحة تنتشر عند الأفراد في المجتمع الريفي أكثر منها في المجتمع الحضري. إلا أننا نجد أن نسبة امتلاك الأسلحة بشكل عام في المجتمعيين الريفي والحضري تمثل 60.8 ٪ في المجتمع المبحوث، ويعود ذلك بحسب آراء العينة الحضرية والريفية إلى عدة عوامل من أهمها: أن حيازة السلاح الناري يساعد الفرد في الدفاع عن نفسه، لأنه أصبح ضرورة، ووجوده في المنزل يشعرهم بالأمان نوعاً ما، بينما البعض أعاد ذلك إلى وجود مشاكل الثأر لديهم، الأمر الذي يحتم عليهم حيازة السلاح لاستخدامه وقت الحاجة. ويوضح الرسم البياني التالي شكل العلاقة لامتلاك الأسلحة على المستويين الريفي والحضري عند أفراد مجتمع البحث.

إن الجدول رقم (17)، يبين نسبة امتلاك الأسلحة في المنازل عند مختلف أفراد العينة من الذكور والإناث، حيث بلغت نسبة الملكية عند النساء للسلاح الناري في المنزل 37.2 ٪ ، مقابل 69.2 ٪ لدى الذكور ممن صرحوا أن لديهم سلاحاً في المنزل، وهذه الحيازة للسلاح من قبل الإناث لا تفسر كملكية خاصة إلا عند القليل منهن فقط، بينما الغالبية من الإناث أكدن بأن ملكية السلاح يعود للأسرة، أي أن نسبة الملكية بشكل عام لدى جميع أفراد المجتمع المبحوث بلغت 60.8 ٪ ، أي أننا نستطيع القول أنه من بين كل مائة أسرة هناك ما بين 61:60 منها، تمتلك سلاحاً نارياً في منازلها من قبل أحد أفرادها.

من الشكل البياني يلاحظ أن معظم أفراد العينة هم من الذكور، حيث تم اختيار هذه النسبة الصغيرة من الإناث فقط للتعرف على رأي الإناث حول ظاهرة حيازة السلاح وسوء استعماله، وهي ظاهرة اجتماعية تخص الرجال بشكل أساسي، ونظراً لأن هذه الظاهرة تهم كل أفراد المجتمع بمن فيهم النساء، لما تحمله من أضرار مادية وبشرية ونفسية على الأسرة اليمنية بشكل عام، كان من الضروري التعرف على رأي النساء حول هذه الظاهرة، والحصول على تقديرات ملكية السلاح لديهن في المنزل.

من الجدول رقم (18) ، يتبين أن امتلاك السلاح عند غير المتعلمين أكثر منه عند المتعلمين، حيث وصلت نسبة الأفراد الذين يمتلكون السلاح ممن لديهم مؤهل التعليم الأساسي فما دون إلى 64.7 ٪، مقابل 59.2 ٪ عند الأفراد الذين لديهم مؤهل التعليم الثانوي فما فوق، وإن كان الفارق غير كبير، إلا أنه يعطينا مؤشراً أن حيازة وحمل السلاح تزداد لدى الأفراد غير المتعلمين عنها لدى الأفراد المتعلمين، وهذا يشير الى أن الحيازة ستقل تدريجياً مع الأيام، مع إيجاد حلول للعوامل المؤدية إلى الحيازة، والتى سيتم عرضها في الفصل الخامس. وبذلك نستطيع القول، أن نسبة الحيازة عند الأفراد المتعلمين ستنخفض أكثر، خاصة لدى من يعيشون في المناطق الحضرية.

من الجدول رقم (91)، يتبين توزيع أفراد العينة بحسب الجنس والمستوى التعليمي، والحيازة للأسلحة في المنازل، وكما ذكرنا في الجدول السابق، أن عامل التعليم يلعب دوراً هاماً في عملية الحيازة، حيث تتقلص الحيازة للسلاح كلما كان لدى الشخص مؤهلات تعليمية عالية غالباً. إلا أن هذا لا يعني عدم الحيازة لدى المتعلمين بشكل عام، لأن حيازة السلاح أصبحت ضمن التقاليد والعادات الاجتماعية للإنسان اليمني مهما اختلف الأفراد، سواءً على المستوى التعليمي أو المستويات الأخرى. ويوضح الجدول التالي الفروق على مستوى نوع العمل الذي يمارسه الفرد وامتلاكه للسلاح.

يتبين من الجدول رقم (21)، أن حيازة الأسلحة منتشرة بين مختلف الفئات العمرية لدى أفراد العينة، ولكن هذه الحيازة تتصاعد تدريجياً، بحيث تقل عند الفئات العمرية العليا، أي عند سن أربعين سنة فأكثر، وترتفع النسبة تدريجياً وعلى التوالي من 55.6 ٪ لدى الفئة (15 - 20) سنة، إلى 65.5 ٪ لدى الفئة (20 - 25) سنة، وتبدأ في التناقص التدريجي لدى الفئة (25 - 30) سنة، لتصبح النسبة 63.7 ٪، وبنسبة 59 ٪ لدى الفئة (30-35) سنة، وكذا الفئة (35 - 40) سنة، وتنخفض هذه النسبة لتصل إلى 30.6 ٪ لدى الفئة العمرية (40 سنة فأكثر)، ومن هذه النسب نستطيع القول أن حيازة الأسلحة تزداد لدى الفئات العمرية الشابة، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها: أن الشباب في هذه السن يحاولون التباهي أمام بعضهم البعض بحمل السلاح، كونه يمثل لهم رمزاً للرجولة، خاصة ونحن في اليمن لازالت العادات والتقاليد التي يتمتع بها المجتمع الذكوري هي الغالبة، وتعطي للرجل الأهمية الكبرى في التعامل، بداية من داخل الأسرة، وتمكنه من السيطرة على إخوانه وأخواته، ثم يسعى بعد ذلك إلى فرض شخصيته على أقرانه خارج المنزل.

يتبين من الجدول رقم (22) أن امتلاك السلاح عند كل أفراد العينة دون أي تأثير كبير لمستوى الدخل مهما قل أو زاد. إلا أننا نجد، أنه كلما ارتفع الدخل الفردي إزدادت نسبة الامتلاك إلى حد ما، حيث بلغت نسبة الحيازة لدى الأفراد الذين تجاوز دخلهم الشهري 30.000 ريال 78.6 ٪ بينما نجد هذه النسبة تقل عند الأفراد الذين يبلغ دخلهم بين (20.000 - 25.000) لتصل إلى 57.2 ٪، كما يلاحظ أن 392 من أفراد العينة لم يصرحوا بدخلهم، منهم 811 صرحوا أنهم يمتلكون السلاح في منازلهم، مقابل 571 أفادوا بأنهم لا يمتلكونه. وهذا يدل على أنه كلما زاد الدخل سهل على الأفراد شراء الأسلحة، وازدادت رغبتهم في امتلاكها، ويعود ذلك إلى العادات والتقاليد، وكذا إلى هيمنة النظام القبلي على الأفراد، وهذا ما سوف يتبين من خلال رأي أفراد العينة عندما نقوم بتحليل الاستمارة، ومناقشة نتائجها في الفصل الرابع.

الفصل الرابع
تحليل ومناقشة نتائج البحث الميداني

سيتم في هذا الفصل عرض بيانات الدراسة الميدانية، وتحليل وتفسير هذه البيانات ومناقشتها من خلال رأي أفراد العينة حول عدد من القضايا، لمعرفة وجهات النظر المختلفة من قبل المبحوثين أثناء إجاباتهم على الاستبيان الذي احتوى عدداً من الأسئلة المغلقة والمفتوحة، بالإضافة إلى ما تم جمعه من معلومات أثناء عملية دراسة الحالة لعدد من السجناء والسجينات، وكذا المقابلة مع بعض الشخصيات الاجتماعية والحكومية حول هذه الظاهرة.

وسيتم عرض وجهات النظر المختلفة من أجل تقديم صورة واضحة حول بعض الدلالات للتعرف على أسباب انتشار ظاهرة حمل السلاح في المجتمع اليمني، خاصة أن عينة الدراسة بالرغم من أنها صغيرة؛ إلا أنها واسعة وتعبر عن مختلف محافظات الجمهورية، حتى المحافظات التي لا زالت جديدة كمحافظة ريمه.

وسنحاول أثناء عملية التحليل، إظهار العلاقة بحسب عدد من المتغيرات، مثل محل الإقامة، ومكان الدراسة، ومتغير الجنس، والتعليم، ونوع العمل، لما لهذه المتغيرات من أهمية في إبراز تلك الفروقات التي ستقدم بعض الدلالات الواضحة، وذلك للخروج ببعض النتائج التي من شأنها أن تفيد المختصين والباحثين، والمهتمين بهذا الموضوع.

وستوضح الجداول التالية وجهات النظر المختلفة عند أفراد العينة، وإبراز العلاقة بين تلك المتغيرات التي من شأنها أن تسهم في الخروج بنتائج تفيد في الوصول إلى توصيات ومقترحات تقديم رؤية منهجية تحد من انتشار هذه الظاهرة.

وسيتم فيما يلي تحليل ومناقشة البيانات وفق أربعة محاور أساسية تتمثل في الآتي:

- أسباب الحيازة للأسلحة الصغيرة من قبل أفراد العينة وحجمها وأنواعها.
- سوء الاستعمال للأسلحة الصغيرة من خلال تجربة أفراد العينة.
- مصادر الحصول على الأسلحة والذخيرة من قبل أفراد العينة.
- النظرة الاجتماعية تجاه حمل السلاح الناري في اليمن من وجهة نظر أفراد العينة.

أولاً: أسباب الحيازة للأسلحة الصغيرة وحجمها وأنواعها

في هذا الجزء من الدراسة سنستعرض قدر الإمكان الأسباب التي تؤدي إلى حيازة الأسلحة الصغيرة، والعدد الذي يمتلكه أفراد العينة من هذه الأسلحة، وأنواع الأسلحة التي بحوزتهم، للوصول إلى عدد من المؤشرات العلمية نستطيع من خلالها التعرف على حجم هذه المشكلة، والخروج بتوصيات ومقترحات تفيد المختصين، وأصحاب القرار للحد من هذه الظاهرة.

لقد تبين من الجداول السابقة الخاصة بوصف العينة، أن حيازة الأسلحة النارية منتشرة بين معظم أفراد العينة على مستوى الريف والحضر، وكذا على مستوى المناطق المدروسة شمالية وجنوبية، وفيما يلي عدد من الجداول تبين أسباب الحيازة للأسلحة الصغيرة وحجمها وأنواعها من قبل أفراد العينة ووجهات نظرهم حول هذا الموضوع، كما سيتم التعرف على العلاقة بين عامل الحيازة والمناطق المدروسة.

يتبين من الجدول رقم (32)، أن هناك علاقة بين حيازة السلاح في المناطق الثلاث المدروسة، حيث يلاحظ أن نسبة حيازة السلاح في المناطق الحضرية (أمانة العاصمة، وعدن) بلغت حوالي 44.5 ٪ ، وهي أقل مما هو عليه الحال في بقية المناطق الأخرى، كما أن هناك أيضاً فرقاً بين نسبة الحيازة على مستوى المناطق الشمالية والجنوبية، حيث وجد أن نسبتها في المناطق الجنوبية بلغت حوالي 56.9 ٪، بينما وصلت 65.1٪ في المحافظات الشمالية؛ وعند استخدام مربع كاي للتعرف على تلك العلاقات، وجد أن العلاقة قوية عند مستوى الدلالة الإحصائية التي بلغت (0.000). وهذا يدل على أن نسبة الحيازة بين المدنيين عالية في المناطق الشمالية عنها في المناطق الحضرية والجنوبية.

من الجدول رقم (24)، يتبين أن أفراد العينة اختلفوا في تحديد الأسباب التي أدت بهم إلى عدم امتلاكهم للسلاح الناري، أو جعلت منهم من لا يفضلون حيازته، وقد اختلفت وجهات نظرهم حسب المجتمع الريفي والحضري، حيث برزت عدة أسباب لعدم الحيازة عند أفراد المجتمع الريفي، منها عدم الحاجة إليه في الوقت الحالي، لأنه يسبب الكثير من المشاكل، أو لعدم توافر ثمنه لديهم، أو لأن حمل الأسلحة ظاهرة سلبية وسلوك غير حضاري، وبلغ عدد الأفراد الذين أجابوا بأن لديهم سبباً في عدم امتلاكهم للأسلحة 316 فرداً في المجتمع الريفي، أي بنسبة 33.83 ٪ من مجموع أفراد العينة الريفية الذين أجابوا على هذا السؤال البالغ عددهم حوالي 934 فرداً، مقابل 408 أفراد في المجتمع الحضري، وبنسبة 35.51 ٪. والجدول التالي يوضح سبب الامتلاك للسلاح الناري ومحل الإقامة.

من الجدول (52)، يتبين أن من قالوا نعم نمتلك سلاحاً نارياً في منازلنا، بلغ عددهم حوالي 485 شخصاً من المجتمع الريفي، أي بنسبة 60.5٪ من إجمالي أفراد عينة الريف، وتفاوتت الأسباب التي أدت بهم إلى الحيازة، بين الدفاع عن النفس، ومثلت أعلى نسبة، إذ بلغت 54.4٪ من مجموع أفراد العينة الريفية الذين أجابوا بنعم، وكونه يعطي نوعاً من الشعور بالأمان 0.8 ٪، وللحماية والزينة 12.6 ٪، ولاستخدامه عند الحاجة 6.6٪، وكذا بسبب المشاكل والثأر 2.9 ٪، ولأنه سلاح شخصي 2.8 ٪، أو لأن فرد في العائلة يعمل في السلك العسكري والأمني 1.8 ٪، ولأنه ضروري 1.2 ٪، ولكونه للزينة 1.2 ٪، ولاستخدامه وقت الأفراح 1.4 ٪. وهذه الأسباب والمبررات لحيازة السلاح الناري لا تقتصر على أبناء الريف فقط؛ وإنما نجدها لدى أبناء الحضر أيضاً، وفي كونه يمثل وسيلة للدفاع عن النفس حوالي 44.7 ٪، وللشعور بالأمان 2.8٪، ولكي يتم استخدامه عند الحاجة 11.6 ٪، ولكونه مهماً بسبب المشاكل والثأر 2.7 ٪، وللحماية والزينة 11.2 ٪، ولكون حيازته بسبب وجود فرد لديهم يعمل في القوات المسلحة والأمن 3.6 ٪، ولكونه ضرورياً 2.7 ٪، ولكونه سلاحاً شخصياً 4.8 ٪ ، ولكونه يعد للزينة فقط 0.6 ٪.

ونستنتج مما سبق أن الشخص اليمني لا يزال ينظر إلى السلاح بأهمية بالغة، كونه يوفر له الأمن والحماية والدفاع عن النفس، ولكي يستخدمه وقت الحاجة إليه، وهذا ما أكد عليه معظم أفراد دراسة الحالة في الإصلاحية المركزية بتعز، مما يفسر لنا بأنه لو توفر للمواطن جانب الأمن والحماية من قبل الجهات المختصة من خلال تفعيل دور الأمن في المدن الثانوية، وفي المديريات والمناطق الريفية، ووجدت الحلول النهائية لظاهرة الثأر بما يرضي كل الأطراف المتنازعة، وكذا التخلص من كل المظاهر التي تهدد الأمن؛ فإن الرغبة في حيازة السلاح الناري سوف تنخفض بشكل كبير.

بينما لو نظرنا إلى إجابات الأفراد الذين أجابوا بأنه لا توجد لديهم رغبة في الحيازة للسلاح الناري لوجدنا نفس التفاوت بين إجابات المبحوثين على مستوى الريف والحضر أيضاً، حيث يلاحظ بأن المبررات لعدم الحيازة كما أوردها أفراد العينة تمثلت فيما يلي:

لكون السلاح يسبب المشاكل 7.6 ٪ في الريف، مقابل 10.7 ٪ في الحضر، ولعدم الحاجة إليه حالياً 36.4 ٪ في الريف، مقابل 27.2 ٪ في الحضر، وهذه النسبة غير مستقرة لأنهم سوف يحتاجون للحيازة في أوقات أخرى، مثل إجابتهم لعدم توفر ثمنه 8.2 ٪ في الريف، و8.5 ٪ في الحضر، ولأنهم ليسوا في حاجة إليه مطلقاً 34.8 ٪ في الريف، 44.1 ٪ في الحضر، وغالبية هؤلاء هم من النساء والأفراد في المناطق الأقل مشاكل، والأكثر تحضراً إلى حد ما عن غيرها، وهذا ما تم استنتاجه عندما قمنا باستعراض العلاقة بين حيازة السلاح، ومتغيرات الجنس، والمؤهل التعليمي لدى أفراد العينة.

من الجدول رقم (26)، يتبين أن أفراد العينة ممن لديهم أسلحة نارية صغيرة في منازلهم، يمتلكون أنواعاً مختلفة، منها (المسدس، البندقية، الآلي)، وقد اختلفت نسب الحيازة لهذه الأنواع من الأسلحة النارية الصغيرة على مستوى الريف والحضر، وإن كانت كل النسب الخاصة بالحيازة، مرتفعة لدى أفراد العينة من المناطق الريفية، حيث بلغت نسبة الحيازة للمسدسات والبنادق والآليات لديهم كالتالي:

(42.9 ٪ مسدس، 20.8 ٪ بندقية، و52.7 ٪ للسلاح الآلي)، بينما نجدها لدى أفراد العينة الحضرية كالتالي:

(37.3 ٪ مسدس، و14.9 ٪ بندقية، و44.6 ٪ للسلاح الآلي)، ولو قمنا بعملية تجميع لكافة الإجابات التي أفادت بأن لديها أحد هذه الأنواع من

تجنب ري النبات أثناء درجات
الحرارة العالية في ساعات النهار
SHEBA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية
مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر
المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية في اليمن
Water in Yemen 2011
Yemen: Management and Development of Water Resources

آفاق

الأحد - 12 ديسمبر 2010 - العدد 15020

Sunday -12 December 2010 - Issue 15020

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

الأسلحة النارية على مستوى الريف والحضر، لكان المجموع 2199 قطعة، وبالرجوع إلى الجدول الخاص بملكية الأسلحة عند أفراد العينة في الفصل الرابع (الخاص بوصف العينة)، نجد حوالي 1267 شخصاً أفاد بأنه يمتلك سلاحاً نارياً في منزله، ولو قسمنا مجموع الأسلحة على عدد الذين صرحوا بأن لديهم سلاحاً في منازلهم، لأصبح الناتج هو 1.7 قطعة، أي أن هناك احتمال بأن لكل فرد من هؤلاء قطعتين من السلاح على أقصى تقدير.

ومن خلال هذه النتائج، نستنتج أيضاً بأن السلاح المرغوب حيازته من قبل معظم أفراد العينة هو السلاح الآلي لما له من مزايا، كونه سهل الاستعمال، ولا يحتاج إلى تدريب عالٍ، هذا إلى جانب أنه يحتوي على ثلاثين طلقة سريعة.

من الجدول رقم (27)، يلاحظ أن أفراد العينة التي في حوزتها أسلحة نارية صغيرة، تفاوتت كمية تلك القطع بين الأفراد على مستوى الريف والحضر؛ إلا أن الغالبية العظمى منهم يمتلكون قطعة واحدة من تلك الأصناف، فعلى سبيل المثال يشاهد من الجدول بأن حوالي 72.8 ٪ من العينة الريفية، تمتلك قطعة واحدة من النوع الآلي فقط، مقابل 75.6 ٪ من الحضر، وحوالي 19.1 ٪ منهم يمتلكون قطعتين، و8.1 ٪ منهم تمتلك ثلاث قطع في الريف، مقابل 16.8 ٪ تمتلك قطعتين في الحضر، وحوالي 7.6 ٪ تمتلك ثلاث قطع. وعندما سألنا أحد الأفراد من أولئك الذين يملكون ثلاث قطع قال بأنه: "كان يمتلك واحدة في السابق، والآن اشترى واحدة لإبنه لكي يساعده في حراسة القات، والثالثة حصل عليها عندما شارك في بعض الحروب".

أما بالنسبة للأفراد الذين يمتلكون المسدسات، نستنتج بأن غالبيتهم، سواء في الريف أو الحضر، يمتلكون قطعة واحدة فقط بنسبة 83.3 ٪ في الريف، مقابل 82.3 ٪ في الحضر، والنسبة الباقية لديهم قطعتين فأكثر، وهي نسب صغيرة جداً تراوحت بين 12.7 ٪ من عينة الريف تمتلك قطعتين، و4.0 ٪ تمتلك لثلاث قطع، مقابل 11.9 ٪ ، و5.8 ٪ في الحضر على التوالي.

أما بالنسبة لملكية البنادق، فتظهر بأن حيازتها قد بدأ في الانخفاض، وتوضح الأرقام الخاصة بحيازتها ذلك، فحوالي 364 من أفراد العينة على مستوى الريف والحضر يمتلكون بنادق، من المجموع الكلي 1267 الذين أجابوا بحيازتهم للأسلحة النارية، أي بنسبة ٪28.7 فقط، وعندما تم التحدث إليهم أثناء المقابلة أفادوا بأنها من الأسلحة القوية والتي يعتمد عليها، ولكنها غير عملية، ولا تتناسب مع الوقت الحالي، وهم يحتفظون بها لما لها من أهمية كونهم توارثوها عن آبائهم. بعكس ما كان عليه الحال في السابق عندما كان يتباهى بها الأفراد لما لها من قوة وبعد في المسافة، ولكن الأمر اختلف اليوم، نظراً للسرعة التي تحققها الأسلحة الآلية، وما تحمله من مؤنة تفي بالغرض بدلاً من القيام بتعميرها في كل مرة، هذا إلى جانب صعوبة حملها باستمرار مثل ما هو عليه الحال مع السلاح الآلي.

ومن تلك الإحصائيات والنسب المئوية نستطيع القول، أن غالبية أفراد العينة يفضلون حيازة الأسلحة الآلية، وهم في نفس الوقت لا يمتلكون سوى قطعة واحدة منه، بينما نسبة صغيرة منهم يمتلكون أكثر من قطعة واحدة، وهي نسب لا تتجاوز الثلاثين في المائة، مما يؤكد صحة الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من قبل الباحث ميلر، وما تم تحديده في هذا البحث من أن عدد الاسلحة الصغيرة في اليمن هو بين السبعة إلى التسعة مليون قطعة فقط، أما رقم الخمسين مليون قطعة سلاح، فهو أمر مبالغ فيه.

من الجدول رقم (82)، يتبين أن معظم أفراد العينة من كلا الجنسين أفادو أن من أسباب حيازة وانتشار ظاهرة حمل السلاح؛ ضعف القضاء في تطبيق وتنفيذ القوانين، حيث بلغت النسبة بالموافقة على أن ضعف القضاء المتسبب في انتشار هذه الظاهرة حوالي 81.8 ٪، وكانت لدى الذكور 81.6 ٪ من إجمالي الذكور، مقابل 82.3 ٪ من إجمالي الإناث، وهي نسب متقاربة جداً بين وجهات نظر كل من الذكور والإناث، وهذا يؤكد على ضعف القضاء في حل المشاكل بين المتنازعين. الأمر الذي يساهم بحد ذاته في لجوء البعض إلى السلاح من أجل أخذ حقوقهم، وهذا ما أكدته أيضاً عينة دراسة الحالة، حيث أفاد غالبيتهم أن السبب في استخدامهم للسلاح، عدم قدرة المحاكم على الأخذ بحقوقهم، الأمر الذي أدى بهم إلى ارتكابهم للجريمة، لأخذ حقهم بقوة السلاح.

والمحاكم مليئة بالقضايا التي لها سنوات عديده دون حسم نهائي، سواء بسبب القاضي أو الأفراد الذين يصرون على عدم القبول بأحكام

القضاء، ويفضلون أن يتم البت فيها من قبل قضاة بعينهم، غير أن كلمة الحق تجبرنا على القول أن هناك مميزون يتمتعون بالنزاهة ويحظون بالاحترام الكبير في المجتمع.

يتبين من الجدول رقم (29)، أن معظم أفراد العينة من كلا المجتمعين الريفي والحضري، أكدوا على أن ضعف القضاء في تطبيق وتنفيذ القوانين من أهم الأسباب التي تسهم في انتشار ظاهرة حمل السلاح، بنسبة 81.2 ٪ في المجتمع الريفي، وبنسبة 83.1 ٪ في المجتمع الحضري، كما أكد غالبية أفراد العينة، وبنسبة 86 ٪ أن انتشار الأسلحة وعدم البت في القضايا المتراكمة أمام المحاكم، يسهم في إعاقة التنمية بشكل مباشر وغير مباشر لمعظم المشروعات التنموية التي تقوم الدولة وبعض الجهات المانحة

بتمويلها في عدد من المناطق اليمنية، وهذا ما أكدته أيضاً بعض الشخصيات الاجتماعية التي أجريت معها مقابلة، وهي هموم يتفق حولها الجميع، نظراً لما يعانونه من متاعب في الحصول على حلول سريعة لمشاكلهم.

يتبين من الجدول رقم (30)، أن وجهات النظر بين أفراد العينة من مختلف المستويات التعليمية تتفق على أن ضعف القضاء يساهم في انتشار ظاهرة حمل السلاح في اليمن، حيث نجد نسب الموافقة على التوالي(82.6 ٪ ، 82.0 ٪ ، 86.4 ٪ ، 79.7 ٪ ، 82.3 ٪) عند كل من غير المتعلمين، وممن يقرأون ويكتبون، وعند من لديهم تعليمٌ أساسي وعند الأفراد الحاصلين على الثانوية العامة والجامعية، وهذا بدوره يؤكد ضرورة العمل على مزيد من إصلاح القضاء؛ إلى جانب الإصلاحات التي شهدها القضاء في اليمن في الفترة الأخيرة.

يتبين من الجدول رقم (13)، أن غالبية أفراد العينة من كلا الجنسين لديهم نفس القناعة حول عدم وجود حلول لإنهاء ظاهرة الثأر، وانتشار حمل السلاح في المجتمع اليمني، حيث بلغت النسبة لدى الذكور 82.3 ٪ من المجموع الكلي للذكور، مقابل 81.2 ٪ للإناث من المجموع الكلي للإناث؛ مما يدل على أن المرأة اليمنية تشارك الرجل في همومه ومخاوفه اليومية التي يعيشها. وكما ذكرنا سابقاً كيف أن بعض المبحوثات من النساء كان لهن وجهات نظر حول هذه الظاهرة بالقول "ما ذنبنا نتيتم... ونترمل ونحن شباب" هذه الكلمات تدل على الوعي الذي وصلت إليه المرأة اليمنية لفهم القضايا المحيطة بها، وكذا تعبر عن مدى المعاناة الحقيقة التي تشعر بها المرأة من استمرار هذه الظاهرة.

يتبين من الجدول رقم (32)، أن غالبية أفراد العينة في كلا المجتمعين الريفي والحضري لديهم نفس الرؤية حول ظاهرة السلاح، وبالرغم من المعاناة التي يعيشها أبناء الريف أكثر، وذلك بسبب ما يتعرضون له بشكل مستمر جراء هذه الظاهرة التي تلتهم "الأخضر واليابس" دون أن تفرق بين الأفراد.

وعندما سألنا الأفراد من المجتمع الحضري عن سبب تلك المخاوف والمعاناة التي يعيشونها قال أحدهم "الآن صارت المخاوف في المدن أكثر من الريف، لأنه لا يتم الالتزام بالأعراف القبلية التي تحرم القتل والأخذ بالثأر في المدن أو الأسواق؛ لذا نحن هنا في المدينة مخاوفنا تكون كبيرة، لأننا في معظم الأحيان نُمنع من حمل السلاح فيها، ونظل خائفين، ونعيش حالة من الرعب والقلق، بعكس الحال عندما نكون في الريف. صحيح الخوف موجود، لكن لا نخرج إلا والسلاح معنا". كما أكد معظم أفراد دراسة الحالة من السجناء والسجينات ممن لهم قضايا قتل، أن قضاياهم ظلت في المحاكم سنوات عدة، وهم يتابعونها فيها، ولم يصلوا فيها إلى نتيجة، ولم يتبق لهم سوى الأخذ بحقوقهم عن طريق الثأر من غرمائهم، وأخذ حقهم بواسطة السلاح.

لذا فالمواطن في الحضر، والذي ينتمي إلى قبيلة لديها مشاكل ثأر، يعيش حالة من الخوف والقلق، لأنه في المدينة لا يحمل السلاح للدفاع عن نفسه، مما يجعله عرضة لأخذ الثأر منه في المدينة أكثر من أي مكان آخر؛ خاصة وأن القيم والأعراف والتقاليد القبلية التي كانت تحمي الأفراد في بعض الأماكن العامة والأسواق،لم يعد يُعمل بها من قبل الشباب المنتمين إلى القبائل هذه الأيام، ويعود ذلك إلى التغيرات التي طرأت على الأعراف والقيم التي لم يعد يعيرها الشباب أي أهمية.

من الجدول رقم (33)، يلاحظ أن وجهات النظر لدى غالبية أفراد العينة حول أسباب انتشار ظاهرة حمل السلاح، تتفق في كونها تعود إلى عدم وجود حلول نهائية لظاهرة الثأر في اليمن، حيث وصلت النسبة إلى 82.0 ٪، من مختلف المستويات التعليمية، وعدم إيجاد الحلول النهائية لها، يسهم في استمرار القتل بين أصحاب الدم، فعلى سبيل المثال ما حدث في قرية (المنزل يريم) بمحافظة إب من اقتتال بين بني زيد، وبني خالد استمر لفترة طويلة من الزمن ولم يتوقف إلا بعد أن وصل عدد القتلى بين الطرفين إلى 80 قتيلاً، وبدء الاقتتال بين بني حسين وبني صلاح، والذي لا يزال مستمراً إلى اليوم، بالرغم من أن أصحاب هذه القرية يعملون في الزراعة، ويعيشون حياة مستقرة؛ ولهذا نستطيع القول أن عدم وجود حلول نهائية لظاهرة الثأر، وإيجاد صلح بين الغرماء يسهم في استمرا ر انتشار ظاهرة حمل السلاح في اليمن.

من الجدول رقم (34)، يلاحظ أن غالبية أفراد العينة من كلا الجنسين أفادوا أن للهيمنة القبلية وسلطتها المباشرة وغير المباشرة على المواطنين أثر في انتشار ظاهرة حمل السلاح، لأن القبيلة تحتم على أفرادها أن يتصفوا ببعض الصفات التي تضمن بقاء هيمنتها ومكانتها بين القبائل الأخرى، والسلاح وتوافره داخل القبيلة مع (الشيخ وأفراد القبيلة) شيء مهم لقوة القبيلة، والمكانة التي تحتلها بين القبائل، ولهذا تجعل القبيلة من سلطتها المادية والمعنوية على أفرادها القوة الخفية لها والمسيطرة عليهم، بحيث لا يستطيعوا أن يتهربوا من سيطرتها، ويبرز ذلك بشكل خاص في أوقات المحن والأزمات، حيث يتوجب على كل فرد المساهمة سواء بالمال أو السلاح أو النفس، ومن لا يلتزم بها يتم نبذه اجتماعياً من قبل القبيلة وكافة أفرادها.

مدير مركز سبأ :المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية شراكة من أجل المستقبل

ينعقد خلال الفترة 17-15 يناير 2011 المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية الذي ينظمه مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية بالتعاون مع وزارتي الزراعة والري والمياه والبيئة والصندوق الاجتماعي للتنمية وبالاشتراك مع المكتب الألماني للتعاون الفني "GTZ" ومكتب البنك الدولي وتحت الرعاية الشرفية لفخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية .

ويشارك في المؤتمر نخبة من المختصين والباحثين اليمنيين والعرب والأجانب وممثلين لهيئات ومنظمات وطنية ، وإقليمية ، ودولية مشهود لهم بالبحث والدراسة في هذا القطاع وتطوير تقنيات استغلال الموارد المائية وترشيد الاستهلاك .

وطبقا لبرنامج المؤتمر سيناقش المشاركون ثلاثة محاور رئيسية هي : الموارد المائية في اليمن ،والتحديات والإدارة المتكاملة للموارد المائية واستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة الموارد المائية ويتفرع عن كل محور عدد من المواضيع ذات صلة بالقضايا الرئيسية المشار إليها .

وفي تصريح لمدير مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية الدكتور أحمد عبد الكريم سيف حول هذه التظاهرة أوضح أن المؤتمر مكرس لأهم القضايا التي تشغل اليمنيين اليوم باعتبار أن الماء هو العنصر الأساسي للحياة وللتنمية بمفهومها الواسع الاقتصادية ، والاجتماعية ، والبشرية من جهة ولأن اليمن يواجه نقصا حادا في هذا المورد الهام ويعاني من عجز كبير من جهة أخرى مشيرا إلى أن اليمن يتميز بمناخ جاف إلى شبه جاف ويعاني من شحة المياه السطحية ومن ندرة ومحدودية الأمطار في الوقت فيما القطاع الزراعي يتطلب كميات كبيرة من المياه, ما يضع اليمن على رأس قائمة البلدان التي تعاني من الفقر المائي .

واضح في هذا السياق أن متوسط نصيب الفرد في اليمن سنويا حوالي (120 متر مكعب بينما متوسط نصيب الفرد عالمياً يقدر بـ (7500 متر مكعب/ سنة), ونصيب الفرد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي يقدر بـ (850 متر مكعب/ سنة) وهذا يعني أن حصة اليمني لا تعادل سوى ٪2 مقارنة بالمعدل العالمي ، و14 ٪ مقارنة بالمعدل الإقليمي علاوة على أن المياه المتجددة سنوياً في اليمن لا تتعدى (2,5 مليار متر مكعب) سنوياً, بينما الكميات المسحوبة سنويا من المياه الجوفية تقدر (3,4 مليار متر مكعب) وبعجز يبلغ حوالي (900 مليون متر مكعب) وأضاف مدير مركز سبأ : أنه إذا ما استحضرنا إلى جانب كل تلك الأرقام معدل النمو السكاني المقدر ب 3 ٪ يبدو جليا مدى التحديات المطروحة مستطردا بقوله أن الوضع : " يطرح تحديات كبيرة على البلاد ، ويدعوها إلى تبني إستراتيجية علمية شاملة لإدارة وتطوير هذا القطاع وبما يحقق الأمن المائي الذي لا يمكن الوصول إليه إلا بمناقشة كل جوانب المشكلة ودراستها دراسة علمية شاملة وهو ما ترمي إليه هذه التظاهرة العلمية التي سيناقش فيها مجموعة من المختصين والباحثين هذه القضية ودراسة مختلف جوانبها والوقوف على التجارب التي طبقتها البلدان التي تعاني مثل بلادنا من عجز مائي وسوء إدارة، فضلا عن أن الموارد المائية في اليمن تتعرض للهدر الجائر وخاصة في الري الزراعي والاستخدامات المنزلية والاقتصادية والاجتماعية" وأشار سيف إلى أنه على الرغم من الفقر المائي هناك تغيير في أنماط الاستهلاك وكذا تغيير سريع في درجة وطرق استخدام الموارد المائية المتاحة مثل حفر الآبار العشوائية والعميقة التي استنزفت الخزانات الجوفية وكذا السحب الجائر وتدني كفاءة الري وسوء الاستخدام والإدارة وعدم تطبيق القوانين إضافة الى تأثير التغير المناخي. منوهاً إلى أن استنزاف وتدهور نوعية المياه يعتبر تهديداً للأمن الغذائي بصورة خاصة، ولأمن واستقرار المجتمع اليمني بصورة عامة دونما إدراك للمخاطر المترتبة على مثل تلك الاستخدامات.

وخلص مدير مركز سبأ في تصريحه إلى أن المؤتمر سيخرج بمجموعة من التصورات والمقترحات التي سيطرحها المؤتمرون وستكون بمثابة إطار عمل موجه ومرشد للمجتمع اليمني بكافة فعاليته حتى تتحقق الأهداف التنموية ويتم استيعاب أبعاد مشكلة المياه في اليمن على الأمدين القريب والبعيد، إضافة إلى رفع الوعي الفردي والمجتمعي والحكومي والمؤسسي بهذه المشكلة وانعكاسها على التنمية والاستقرار الاجتماعي، والبحث عن الوسائل والآليات المتوفرة لمعالجة هذه الأزمة وتحدياتها, إضافة إلى تشجيع وتطوير المقترحات العلمية والعملية التي أثبتت نجاحها في إدارة الموارد المائية، والعمل على كل المستويات وفق مقتضيات الشراكة المجتمعية والحكومية التي تلعب فيها هيئات ومؤسسات المجتمع المدني دوراً مؤثرا في التصدي لهذه الإشكالية داعيا مختلف الفعاليات ومؤسسات الصحافة والإعلام إلى التفاعل الخلاق مع هذه المسألة التي تهم كل اليمنيين واليمن حاضرا ومستقبلا .

د. أحمد عبدالكريم سيف

دور المرأة في الاقتصاد بالماء داخل المنزل دور أساسي لترشيد استهلاكه

المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية في اليمن
Water in Yemen 2011
Yemen: Management and Development of Water Resources

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة

SHEBA
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

آفاق

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

الأحد - 12 ديسمبر 2010 - العدد 15020

Sunday -12 December 2010 - Issue 15020

مشكلة المياه في اليمن

سهير علي عاطف *

جاءت الحقائق التي ذكرها المولى عز وجل على لسان نبيه الأعظم محمد صلى الله عليه وسلم قبل أربعة عشر قرناً من الزمان، لتؤكد أهمية الموارد المائية، والتي تأتي الوقائع العملية والاكتشافات العلمية الحديثة اليوم لتثبتها وتؤكدها.

الماء أساس الحياة، ومصدر البقاء لجميع الكائنات في الأرض، قال تعالى»وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون»، والأرض المصدر الحصري للمياه. والبيئة بمعناها الواسع والعريض تعني الأرض. لذا فإن التلوث البيئي يعد سبباً لتلوث المياه، ويعد الأخير نتاجاً مباشراً للتلوث البيئي.

وأزمة ومشاكل المياه عالمية (قديماً وحديثاً) عبرت عنها مصطلحات الاضمحلال، والندرة والنضوب، والتلوث. وعملت على فرض الهجرات الإجبارية، وخلق الصراعات والحروب بين المجتمعات العالمية الحديثة والقديمة، وخلفت القتل، والاحتلال، والاستيطان، والتشريد، والاستبعاد وإحكام السيطرة على الموارد المائية تحت شعارات وعناوين البحث عن الحياة، والصراع من أجل البقاء.

وقد عادت هذه المشكلة إلى واجهة الصدارة في الوقت الحاضر بقوة، بمسميات عدة منها حرب المياه، وأزمة التوزيع، وبوسائل وطرق شتى تتماشى مع الواقع العالمي (القانوني، الاجتماعي، الاقتصادي، والسياسي)، ووفقاً لمبدأ القوة، والغلبة، وحماية المصالح الحيوية.

وما فعلته، وما تفعله إسرائيل ليس ببعيد، من تحويل مياه نهري (العاصي، الليطاني) إلى صحراء النقب. وما أقدمت عليه الحكومة التركية ببناء الخزانات، والحواجز، والموانع لتقليل نسبة المياه المتدفقة إلى العراق وسوريا عبر نهري دجلة والفرات، والتي تعد امتداداً لسياسة الرئيس التركي السابق تورجت أوزال الذي قال: «إذا كان العرب يبيعون لنا النفط، فلماذا لا نبيع لهم الماء؟».

ومشكلة المياه في اليمن تاتي في طليعة المشكلات التي تخلق معاناة مجتمعية حادة، جراء الانقطاع المستمر للمياه لفترات طويلة تصل في بعض المحافظات إلى حوالي أربعين يوماً، وتترك آثاراً سلبية، كما يشكل عدم كفايتها لتغطية الاحتياجات الاساسية، واحتياجات الأراضي الزراعية، تحدياً تنموياً كبيراً أمام الحكومات اليمنية المتعاقبة.

جدير بالذكر، أن مشكلة المياه في اليمن ليست وليدة اليوم، بل هي وليدة الأمس، ومعاناة اليوم، وتهديد وكارثة الغد. يحكمها التفاقم المستمر المتصاعد، والتزايد الديناميكي التراكمي للاستهلاك. وضيق الأفق، جراء غياب الحلول الجذرية المستدامة، وهيمنة الحلول الطارئة المؤقتة للحكومات المتعاقبة، وهي نتيجة حتمية، ومباشرة لأسباب، ومسببات، وعوامل جمة مباشرة وغير مباشرة.

وتتجسد أزمة، ومشكلة المياه في بلادنا (اليمن) بالشحة، والندرة، والنضوب للموارد(المياه الجوفية)، والتلوث المائي، وغياب البدائل الفاعلة ...الخ.

وتقتضي القراءة التحليلية الموجزة؛ الشفافية، والموضوعية، والدقة، والإتقان في عرض المشكلة واقتراح حلولها، ابتداءً من الوقوف بمسئولية في دراسة وتشخيص الأسباب والعوامل الحقيقية لظهور واستفحال الأزمة، وفحص الواقع العملي المعاش من حيث مصادر الموارد المائية وأنواعها، وأبعادها، وآثارها...الخ. فمعرفة المشكلة وإدراك ابعادها، وإيجاد الحلول الناجعة لها، مرهون بمعرفة أسبابها الجوهرية، ومسبباتها الحقيقية، كذلك لابد من الإطلاع على السياسات العلاجية الحكومية المتخذة بهذا الشأن، وقياس مدى كفاءتها، والسعي الجاد نحو حلول جذرية مستدامة.

أولاً: الأسباب والعوامل

إجمالاً، إن مشكلة المياه المتفاقمة في اليمن نتيجة مباشرة لجملة من الأسباب، والمسببات المباشرة والغير مباشرة، أهمها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1 - محدودية المصادر: الأمر الذي أدى إلى قلة الموارد المائية، والمعتمدة أساساً على مياه الأمطار أو نواتجها المتمثلة بالمياه الجوفية، والحواجز والسدود، والبرك المستخدمة لحجز واستيعاب السيول وبعض الينابيع والعيون.

2 - سوء الاستخدام والاستغلال للموارد المائية المتاحة: تجسد ذلك من خلال الاستخدام السيئ للمياه، بالإسراف سواء في الاستخدام المنزلي اليومي، أو في ري الأراضي الزراعية، وغياب سياسات، وآليات الترشيد جراء غياب حملات التوعية، والتثقيف بكل الوسائل الإعلامية المتاحة (المقروءة، المرئية، المسموعة، والتوعية الدينية المسجدية).

3 - سوء التخطيط والتنبؤ بالمستقبل، والاستعداد لما سيكون: ويتجسد في غياب التخطيط الإستراتيجي طويل الأجل، و الذي أدى إلى غياب الحلول والمعالجات المستدامة التي تاخذ في الاعتبار التزايد المستمر في الكثافة السكانية، وغيرها. وحضور، وهيمنة التخطيط قصير الأجل ومواجهة الحالات الطارئة بحلول مؤقتة طارئة سرعان ما ينتهي مفعولها وأثرها العلاجي، وانتقال المشكلة من سيىء إلى أسوأ. فما أن تنضب الآبار المتاحة (المستهلكة)، حتى تسارع الحكومة إلى إعداد الدراسات، وحشد الإمكانيات (المادية والبشرية) للبحث عن حلول في إطار المياه الجوفية، وليس البحث عن بدائل. وبالتالي البحث في اكتشاف وحفر آبار جديدة، وبمجرد أن تنضب يتم البحث عن أخرى، ومحاولة إيجاد حلول طارئة وقتية، وهكذا.

وظاهرة السياسات الطارئة، والحلول الوقتية، من مميزات غالبية مجتمعاتنا العربية عموماً، والأنظمة السياسية على وجه الخصوص. حيث تركز على المورد المائي، أو النفطي، أو غيرها بالاعتماد الكلي عليه لتوفير مقتضيات ومتطلبات الحاضر حتى ينضب، وما ان يحدث ذلك حتى تظهر الحسرة واستجداء الآخرين النجدة، والإنقاذ، ومد يد العون والمساعدة للخروج من الأزمة. أي أن ما يعنينا هو الحاضر أما المستقبل فهو لا يعنينا بل يعني جيل المستقبل. وهي نظرة خاطئة سلبية بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، ومنافية لتعاليم الدين ومقتضيات الدنيا.

على عكس الرؤية والقراءة الغربية التي تضع استراتيجيات وسياسات طويلة الأجل وبرامج زمنية لتجاوز سلبيات الماضي ومواجهة تحديات الحاضر وتذليلها لمستقبل أفضل. فهذه أمريكا التي اكتشفت فيها أول بئر نفطي في العالم في ولاية بنسلفانيا تشير المعلومات الى إن البئر حتى اللحظة لم يستخرج نفطه...؟!!! وتبتاع النفط من العرب وغيرهم لاستخدام جزء منه والجزء الأخر يتم تخزينه في خزانات عائمة؟ كل ذلك استعداداً للمستقبل، وتخطيط علمي استراتيجي لاستغلال، واستثمار الإمكانيات المتاحة، وليس هدرها أو مواجهة المعضلات بسياسات ترقيع مؤقتة.

وتحت سوء التخطيط يندرج الحفر العشوائي للآبار، وأبعاده وآثاره السلبية الكارثية المتمثلة بالتلوث البيئي، وسوء الربط الشبكي لمياه الشرب والصرف الصحي. الأمر الذي أدى إلى اختلاط مياه الشبكتين، وهذا ما أكدته الشكاوى المتكررة للمواطنين من أن المياه تصل اليهم سوداء ملوثة وذات رائحة نتنة. بالاضافة الى سوء التوزيع للمياه لتغطية احتياجات ومتطلبات البشر والأراضي الزراعية.

ثانياً: المعالجات والحلول الممكنة

1 - هناك العديد من المعالجات التي اتخذتها الحكومات اليمنية المتعاقبة ببناء الحواجز والسدود... وغيره، بينما تتم الإشارة إلى الحل الجذري مجرد إشارة فقط، ويكمن الحل الجذري في البحث عن مصادر اضافية بديلة تخفف الضغط على المصادر الحالية، كاستغلال واستثمار الموارد المائية البحرية، وإنشاء محطات تحلية مياه البحار. كون اليمن تطل على البحر الأحمر، والمحيط الهندي وبحر العرب وخليج عدن وتمتلك أطول شريط ساحلي في المنطقة، وما يربو على مائة وعشرين جزيرة، مما يؤهلها ويمكنها من إيجاد وخلق حل جذري ونهائي (مستدام) للمعضلة التي عانى منها الشعب والحكومات المتعاقبة.

2 - الاستغلال الأمثل لمصادر المياه الأخرى الناجمة عن الأمطار، والسيول، والعيون والينابيع. بإقامة الحواجز والموانع والسدود والحفاظ على المياه الجوفية، ودرء مفاسد الحفر العشوائي والتلوث البيئي والمائي، ومخلفات المصانع والمعامل الكيماوية والسامة، ووضع رقابة مشددة وصارمة تمنع تسربها إلى المياه الجوفية.

3 - الدقة والإتقان في عملية الربط الشبكي للمياه المتدفقة إلى المنازل ومياه الصرف الصحي الخارجة منها، وبما يضمن عدم تسرب المياه والمخلفات من شبكات الصرف واختلاطها بمياه الشرب، وبالتالي حدوث التلوث المائي.

4 - تنفيذ حملات إعلامية توعوية تثقيفية بكل وسائل الاتصال، والإعلام الجماهيري، تبين أهمية المياه، وأضرار الإسراف بها من الوجهة الشرعية، والعواقب الكارثية لذلك مستقبلاً، والآثار السلبية الخطيرة للتلوث البيئي والمائي. وتوضيح اهمية سياسات الترشيد في الاستخدام المنزلي أو ري الأراضي الزراعية، وسياسات وبرامج الحفاظ على المياه وتخزينها.

النتائج:

تتجه اليمن صوب المجهول، ونحو أزمة خانقة فتاكة وإلى حافة الانهيار إذا ما استمرت بانتهاج سياسات المعالجات الطارئة والحلول الوقتية في إطار(المياه الجوفية)، وعدم إيجاد بدائل ممكنة، وهوماً يعني بقاء أزمة ومشكلة المياه قائمة، بل تزداد تفاقماً وحدة، يجعل الحاضر يعاني ويقاسي مرارة الاستسلام والانهزام والقلق والخوف، وينذر بمستقبل أكثر معاناة واشد خطراً، وفداحة، وأكبر تهديداً وأعظم كارثة للتنمية بمختلف مجالاتها وجوانبها.

وينذر بامكانية حدوث هجرات إجبارية إلى أماكن تواجد المياه سواء من الريف إلى الحضر أو العكس، وندرك تداعيات وإبعاد وآثار الهجرات الإجبارية سواء الاجتماعية أو التنموية أو الاقتصادية أو الصحية أو الأمنية...الخ.

التوصيات:

ونؤكد أنه لابد من الاستدراك، وحظر اللامبالاة وعدم الاكتراث وذلك بوضع الحلول المستدامة لمشكلة وأزمة المياه في اليمن، وخلق تنمية مستدامة للموارد المائية ورفع المعاناة المجتمعية، بإنشاء محطات تحليه لمياه البحار، والحفاظ على المياه الجوفية. ووإنشاء المزيد من السدود والموانع لاستغلال مياه الأمطار، والقيام بحملة توعوية تثقيفية فاعلة، ووضع سياسات ترشيد فاعلة تتخذ من تعاليم الدين الإسلامي مبدأ، وقاعدة أساسية للانطلاق نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل بتنمية مستدامة للموارد المائية.

وبالتعاون مع وزارة المياه والبيئة، ووزارة الزراعة والري، والصندوق الاجتماعي للتنمية،
والشراكة مع المكتب الألماني للتعاون الفني GTZ

ينظم مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية في اليمن

صنعاء، 15-17 يناير 2011

محاور المؤتمر

المحور الأول: الموارد المائية في اليمن: الأوضاع والتحديات.

المحور الثاني: الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

المحور الثالث: إستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة وتطوير الموارد المائية.

للمزيد من المعلومات، الرجاء التواصل مع منسقة المؤتمر:

سهير عاطف، مديرة وحدة الدراسات الاجتماعية، بمركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

هاتف: 682144-1-967+ تحويلة (113) فاكس: 677879-1-967+

البريد الإلكتروني: suhair@shebacss.com

أو تفضلوا بزيارة الموقع الإلكتروني للمؤتمر

ضمن موقع المركز على الرابط: www.shebacss.com/water

رفد السياسة بالمعرفة
Relating Policy to Knowledge

SHEBA
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

هاتف: 682144-1-967+ فاكس: 677879-1-967+

ص.ب: 16822 صنعاء – الجمهورية اليمنية

www.shebacss.com

E-mail: info@shebacss.com

by: aldbhani

ترك حنفية الماء تسرب قطرات قليلة

تعني إهدار الكثير والكثير من الماء

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

SHEBA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية في اليمن in Yemen 2011

آفاق

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

قراءة في كتاب

الإرهاب إشكالية المفهوم

بالنظر إلى حيوية «الإرهاب»، كمشهد بات محدداً لتجليات عديدة ومتنوعة، لكنها متداخلة، يأتي كتاب: «الإرهاب . . إشكالية المفهوم» لمؤلفه الدكتور أحمد عبدالكريم سيف لسلسلة «دراسات سياسية»، وهي إحدى مخرجات مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية.

في الوقت ذاته، فالكتاب مفتتح لقول آخر في الإرهاب، بما هو إشكالية مفهوم لا مشكلة، وبالتالي، فالقول هنا أساسه المساءلة للتحريض على البحث عن جواب، لا التساؤل لإشهار الأجوبة.

المؤلف: الدكتور/ أحمد عبد الكريم سيف **قراءة: يحيى هائل سعيد ***

ومن إفرازات 11 سبتمبر 2001، ستبدأ المساءلة، فالحدث يسوّغ حرباً على الإرهاب تعددت أشكالها في الممارسات الأمريكية، بدءاً بمهاجمة واكتساح أفغانستان، ثم العراق، وصولاً إلى نشر الديمقراطية، وتجديد الخطاب الديني، وتغيير المناهج، وأخيراً التراجع عن الديمقراطية لصالح الاستقرار، مع الإعلان عنها كهدف بعيد، والتنويعات، فالتحولات في الممارسات تلك تظهر معها لا محدودية ومرونة "الإرهاب" كمصطلح، وقد تحمل أكثر مما يحتمل معناه، لتبلغ الإشكالية أوجها بإلحاق صفة الإرهاب بكل فعل إسلامي .

في اللغة، وبالرجوع إلى الأصل؛ فإن ثمة التقاءً عند الخوف والرعب والترويع، كمعنى لـ "الإرهاب"، ومع ذلك، تتجاذب معنى الإرهاب عدة آراء، كما تتعدد تعريفاته، ولا يوجد اتفاق دولي على تعريف بعينه، بالتبعية للخلاف الكبير حول المعنى وحدوده، فما قد يراه البعض إرهاباً، يجده غيرهم نضالاً مشروعاً .

وباستعراض الكتاب لتعددية الآراء حول المعنى؛ يبرز الرأي الأول في اتجاه بعض الباحثين إلى استبعاد تعريف مجمع عليه، غير أن ثمة رأيا ثانياً يعتقد أصحابه بإمكانية تعريف الإرهاب على أساس الوصف للأفعال المادية، من دون النظر إلى مرتكبيها ودوافعهم، في حين يقوم رأيٌ ثالث على الدراسة الموضوعية والدراسة العلمية، مع الأخذ بعين الاعتبار بأهداف ودوافع الإرهاب، بغض النظر عن أساليب وأشكال التنفيذ.

في إطار هذا الرأي يندرج تعريف مؤتمر توحيد القانون الجزائي 1930 للجريمة الإرهابية، حيث ان الرعب عنصر أساسي في تكوين هذه الجريمة، وكذلك، فإن إثارة الفزع والرعب, كفرضية للأفعال الجنائية، تمثل الجوهر في تعريف المؤتمر الدولي المنعقد بإشراف عصبة الأمم المتحدة في سنة 1937 للإرهاب، وبالمثل، فإن إلقاء الرعب بين الناس كهدف لأفعال العنف هو المحدد الرئيس للجريمة الإرهابية، وفقاً لتعريف "الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب" لهذه الجريمة....

وبالوقوف على مفهوم الإرهاب في القرآن الكريم من خلال استعراض جملة من آياته، يرى الكاتب أن العنف والإرهاب الوارد في الإسلام هو عقاب مقصود من الله سبحانه وتعالى استخدمه لإصلاح الذين عصوا وانحرفوا، فهو عنف لإصلاح الآخرين.

أما نفي الآخر، فهو أمر مغاير مجاله الإرهاب الفكري، وهو أخطر أنواع الإرهاب، التي يأتي الكتاب على ذكر ثلاثة منها, وهي: الإرهاب المعلوماتي، الإرهاب الفكري، والإرهاب التاريخي ـ الحضاري.

ففي حين يتعلق الأول باستخدامات وسائل الاتصال الحديثة في نشر المعلومات المضللة والأفكار المتنافية مع الفطرة السوية؛ يتضمن الثاني اضطهاد الرأي المخالف. أما الإرهاب الحضاري فهو ذاك المنطوي على إلغاء دور بعض الحضارات، في ما يروج له بما يسمى (صراع الحضارات).

وهنا ينتقل الكتاب إلى تحديد المعالم الفارقة بين الإرهاب وبعض الأعمال المشابهة له، كالحرب، وحرب العصابات، والجريمة المنظمة، وحركات التحرر الوطني.

فإذا كانت الحرب، التي في الغالب ما تكون بين دولتين، تفترق عن الإرهاب باعتبارها محكومة بجملة من القوانين والقواعد المقررة دولياً؛ فإن ما يميز حرب العصابات عن الإرهاب هو إمكانية حصولها على الدعم والتأييد الشعبي، إضافة إلى ما تسعى إليه من إلحاق أكبر الخسائر في صفوف العدو، بينما يكون الإرهاب مذموماً، ويتحدد الهدف من عملياته في الدعاية، وإثارة المشاعر لكسب تأييد الرأي العام.

وبالنسبة للجريمة المنظمة، التي ما هي إلا صورة من صور الجرائم العادية، تتمايز عنها بتدبير العنف وتنظيمه بقصد الحصول على مكاسب مالية، وفي ذلك يمارس العنف لفرض الرعب على الناس للحصول على أموالهم، وفرضه على رجال الشرطة لكي لا يتدخلوا، كما أن المنظمات الإرهابية قد ترهب المواطنين، أما الغرض من ذلك فيكون لإثارة الرأي العام ضد السلطات.

لكن كثيرين لا يفرقون بين الإرهاب وحركات التحرر الوطني، وهو موقف ناتج على ما تقوم به وسائل الإعلام من خلط وتشويه بالسلب أو الإيجاب...

وفي هذا الصدد، يشير الكتاب إلى رأيين يتعلق الأول بالنظر إلى أنشطة الحركات السياسية، ونضالها من أجل تقرير مصير شعوبها على نحو مميز عن الإرهاب، فهي عنف مسوغ، وذلك رأي كثير من فقهاء القانون الدولي.

في المقابل، ثمة رأي قائل بعدم التمييز ـ وهو السائد حالياً في الغرب ـ أما عن سبب الاختلاف ذاك، فيرده الكتاب إلى التباين في المواقف من حركات التحرر أساساً، وهو تباين يكشف عن تعقيدات لسؤال مفهوم "الإرهاب" يصعب معالجتها من منظور فكري "مفاهيمي" فقط، حيث الافتراق يتجاوز في تعقيداته مجرد فكرة "صراع الحضارات" ، أو العداء للإسلام .

وعلى ذلك النحو، يأتي التمعن في "إشكاليات إدراك المفهوم وتبريرات الممارسات السياسية"، فيكتشف خطأ المقارنة بين فكر مجرد، هو الإسلام، وبين نطاق جغرافي، هو الغرب، على ما قد يوجد من استعمال لمخرجات مقارنة كتلك في تبرير سياسات معينة.

إن ذلك يلقي الضوء على طغيان الملمح الثقافي ـ الديني ـ على تحليل "11 سبتمبر"، ورمزيته في الرؤية الغربية، وتحديداً منها الأمريكية، ابتداءً بالحديث عن "الفاشية الإسلامية"، مروراً بالسؤال الأمريكي: لماذا يكرهوننا؟ وانتهاءً بالممارسات الأمريكية في البلدان العربية والإسلامية، المتعلقة بنشر الديمقراطية، والتأهيل لثقافة التسامح والحرية.

تزامن ذلك مع ممارسات "تنظيم القاعدة"، وخطابها الديني ـ السياسي المشبع بالعنف في إطار الحديث عن "حتمية الصراع بين الإيمان والكفر" ما وضعه في مواجهة مع من يعتبرون أنفسهم متضررين من المتشددين المسلمين في العالم، وهو ما صورته "القاعدة" حرباً على الإسلام في عملية اختطاف للإسلام، حصرت تمثيله في "القاعدة".

والملاحظ هنا، أن تشابهاً بين خطاب القاعدة والخطاب الرسمي الأمريكي، بتركز كليهما حول ثنائيات ضدية (إيمان/ كفر)، (خير/ شر)، (معنا/ ضدنا)، وبذلك تكون الممارسة الأمريكية قد أعادت الإسلام إلى جوهر الصراع مع الغرب.وبالضرورة، فإن المخيلة الغربية ـ وهي المشبعة بفوبيا "التهديد الإسلامي" ـ تكون بذلك قد انتعشت لتستعيد أزمنة وسيطة شهدت فتوحات الأندلس، ثم الفتوحات العثمانية في أوربا، التي معها تكرس الخطر في الوعي الأوروبي.وفي موازاة ذلك، تعددت فضاءات الحرب على الإرهاب من العسكري والسياسي إلى الديني والثقافي. وبحسب هيكل؛ فقد آلت الحرب إلى اتساع لم تعدم فيه السياسة الأمريكية وحربها المبرر ولا الدافع، فهناك أحوال إنسانية، كما كانت الصراعات السياسية، وأيضاً المطالب الإمبراطورية، والضرورات البترولية، ولوازم الانتخابات توفر هذا وذاك.

ومضت الحرب على الإرهاب في اتساعها لتشمل "حرب الأفكار"، فبرز المطلب الأمريكي ليسري في الخطاب العربي الثقافي والديني والرسمي من خلال مصطلحات غير محددة، وفي حالة إرباك أدى إلى مشكلة في تحديد المصطلح.ومع ذلك، فالإرباك لا ينفي احتمال أن تكون مشكلة الإرهاب بنيوية متعددة الأسباب، وبالتالي أن تتعدد مستويات محاربته من خلال الإصلاح السياسي، والتعليمي، والاقتصادي، غير أنه يجب أن يكون ذلك في سياق طبيعي محلي، أما أن يكون على نحو يتوافق مع الأمن القومي الأمريكي، والمصالح الأمريكية، فذلك لن يتعدى كونه انتهازية وسعت الهدف من مجرد "محاربة الإرهاب" إلى الكفاح من أجل الحداثة، والعلمانية، والقيم الغربية.

في هذا المقام، يقف الكتاب على تجليات الانتهازية في تفاصيل المشهد السياسي، وكذا مسارات محاولة إصلاح الإسلام من الداخل، فيما باتت تعرف بـ "إصلاحية أمريكا" !! .

ويأتي الدور على "الإسلام السياسي في نظر الغرب"، حيث يخصه الكتاب بمحور يطل على عقود ثلاثة سابقة انصب خلالها تركيز الغرب على الإسلام الشيعي بوصفه الظاهرة الأكثر تهديداً وإزعاجاً، في حين تحول التركيز في الوقت الحاضر إلى الإسلام السني، والسلفي منه بوجه خاص.

وعن مصطلح "الإسلام السياسي" ذي المنشأ الأمريكي ـ بحسب تقرير لـ"مجموعة الأزمات الدولية"ـ فإنه لم يصبح متداولاً إلا بعد الثورة الإيرانية.

التقرير ذاته أورد تقسيماً للإسلام السياسي السني، تظهر من خلاله تيارات ثلاثة رئيسة: تيار ذو توجه إسلامي سياسي، ومثاله الرئيس الإخوان المسلمون في مصر، وتيار النشاط التبشيري المتجدد والأصولي ـ غير الساعي إلى السلطة ـ كالحركة السلفية، وجماعة التبليغ، وكذلك الحركات الصوفية والأربطة الدينية، ثم تيار "الجهاديين"، الملتزم بالعنف للدفاع عن توسيع دار الإسلام .

وفي تقرير لـ"مؤسسة راند الأمريكية"، تظهر التيارات الإسلامية المعاصرة من خلال تصنيفات أربعة: (العلمانيون، الأصوليون، التقليديون، الحداثيون).

أما "معهد كارنيجي للسلام العالمي"، فيفرق بين الحركات الإسلامية على أساس لجوئها إلى العنف، ويعتبر أن الحركات الإسلامية المعتدلة هي التي سيكون لها أعظم الأثر على التطور السياسي المستقبلي في الشرق الأوسط، ذلك مع إقراره بمحدوديته، إذ لا يفترض مسبقاً أن هذه الحركات ملتزمة تماماً بالديمقراطية، ففي فكر تلك الحركات الإسلامية لا تزال ثمة ما يطلق عليها التقرير "مناطق رمادية".

ولعله في هذه المناطق الرمادية يتجدد السؤال: هل سيقبل الإسلاميون باستمرار الديمقراطية إذا وصلوا الى الحكم؟

المسألة هنا على علاقة بإمكانية التعددية، وهذه متوقفة على وجود بيئة متسامحة نابذة للعنف. ما يتوقف وجود هذه الأخيرة ذاتها على وجود مرجعيات مؤسسية تحفظ حق الاختلاف. فهل تتوافر للديانات بفعل الطبيعة السماوية مثل تلك المرونة؟

ثمة معايير ثلاثة للإجابة يضعها غالستون، وبالنتيجة فإن صعوبات الاعتراف بالتعدد تأتي من جهة اعتبار الدين نفسه ذا شمولية توحيدية عامة.

خاتمة الكتاب، وهي تؤكد خلط المفاهيم، والسوء في استخدامها من قبل الآخر، فإنها بالمقابل تكاشف الذات بحقيقة القيام بالشيء ذاته وربما دون وعي !!

الصنبور الذي يسرب الماء يهدر / 7 / غالونات يوميا" على الأقل.وهذه تشكل 10 ٪ من حصة الفرد من مياه الشرب في اليوم

المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية في اليمن
Water in Yemen 2011
Yemen: Management and Development of Water Resources

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة

SHEBA
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

آفاق
ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية
الأحد - 12 ديسمبر 2010 - العدد 15020
Sunday -12 December 2010 - Issue 15020

إلى الجحيم عبر التسهيل الكمي

الخبير الاقتصادي الصيني المستقل (انديه اكسي)

يبدو هذا العالم مليئاً بالدخان قبيل حرب العملات العالمية. حيث أن سلاح النخبة كامن في التسهيل الكمي، فإذا قمت بطبع عدد من الأوراق المالية يصل إلى التريليون، سأقوم أنا بالمثل، وهل يوجد هناك معدل آخر لتغير سعر العملة بعد هذا الرقم؟ ومع ذلك دعنا نفعل ذلك مرة أخرى عبر المرحلة الثانية من التسهيل الكمي. فإذا سمعت من قبل أناس مثل وزير الخزانة الأمريكي جدنر، ستظن بأن نهاية العالم أصبحت قريبة جداً. فليس فقط أثرياء الصين مقدمون على شراء الذهب لأجل راحة البال؛ بل الأثرياء في كل العالم. ومع ذلك عندما تتلاشى قيمة العملات في معركة التسهيلات الكمية فإن الأثرياء على الأقل يملكون الذهب ليستمروا في غناهم.

إذا أصغيت إلى النقاد والسياسيين والمسئولين في أمريكا، ستجدهم يقولون إن الخطأ هو من الصين. فالصين بعيدة عن الكمال، كما أن سياسة عملتها بالتأكيد ليست السبب، بمعنى أنها ليست السبب في جميع الأمراض في العالم. فالولايات المتحدة الأمريكية هي التي ليست لديها المصداقية، كما أنها المبادر الأول في حرب التسهيلات الكمية، حيث أن نخبتها قاموا بخلق الإشكالات المالية الكبرى منذ عام 1929، كما قاموا بحذف النظم القانونية التي وضعت لمنع تلك الإشكالات، وبهذا تركوا الاقتصاد الأمريكي في حالة من اللااستقرار بعد انفجاره، ومع ذلك فإن تلك المجموعات نفسها ترغب الآن في العثور على العلاج السريع لإبقاء سلطانها واستدامتها، ولكن للأسف لم تجد أي علاج لذلك.

وكانت الولايات المتحدة قد خفضت معدلات الفائدة إلى الصفر، ووصل العجز في الميزانية إلى 10 ٪ من الناتج الإجمالي المحلي. إنها السياسة الكينيزية المروعة والمذهلة.

فبعد النمو القوي الذي سجله الاقتصاد الأمريكي خلال بضعة أرباع من هذه السنة، إلا أنه بدأ بالتراجع مرة أخرى. فمازالت معدلات البطالة قريبة من٪10 ((وقد تكون أعلى من ذلك، بمعدل يقرب من معدل البطالة في أسبانيا الذي يصل إلى 20 ٪ إذا ما شملت المعلومات أعداد العاطلين عن العمل، والآخرين الذين أوقفوا عن العمل). ومع ذلك فقد تلاشت كل المحفزات.

كيف يستطيع المرء تفسير نتيجة ذلك؟ لو كنت الاقتصادي الأمريكي بول كروغمان،ستقول بأن ذلك ليس كافياً لإنقاذ الاقتصاد، وكذلك إذا وصل معدل العجز في الميزانية إلى ٪20 من إجمالي الناتج المحلي، ولا تزال هناك دورة أخرى من التسهيل الكمي، هذا سيجعل كروغمان مضطراً إلى القول مرة أخرى بأن ذلك لا يكفي، ومع ذلك فلا تستطيع أن تثبت بأن كروغمان كان مخطئاً.

أما التفسير الثاني بأن الاقتصاد الأمريكي سيحتاج إلى وقت طويل لكي يتعافى؛ فليس هناك اقتصاد يتعافى بسرعة بعد كساد وركود كبير، وخصوصاً بعد مروره بأزمات حادة وضخمة، حيث تصبح الموارد مشتتة وتحتاج إلى الوقت لكي تستعيد عافيتها، وإعادة تجميع أصولها لاسيما في سوق العمل.

أما التفسير الثالث بأن الخطأ خطأ الصين. صحيح بأن الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ارتفعت بشكل حاد خلال الانتعاش الاقتصادي الناتج عن خطة التحفيز. حيث استفادت الصين جزئياً من عملية التحفيز، إذن من يتحمل وزر هذا الخطأ؟

صنعت شركة ابل "Apple" تلفوناتها المسماة "آي فون" في الصين، لأن تكلفة كل تلفون"آي فون" هي أقل من $20، حتى بعد الزيادة الكبيرة في أجور العمال الصينيين. ويبلغ إجمالي احتياطي شركة "أبل" حوالي 30 ضعف حجم تكلفة الإنجاز التي تذهب إلى الصين. ربما شركة أبل هي خير مثال، لكن في حقيقة الأمر إن الصادرات الصينية إلى أمريكا هي بضائع أمريكية يتم بيعها بالتجزئة بثلاثة إلى أربعة أضعاف سعرها في المصنع الرئيسي. وترغب الشركات الأمريكية القيام بتصنيع بضائعها في الصين لتلبية الطلب المستوحى من خطة التحفيز.

ويقول الناس، مثل وزير الخزانة الأمريكية جيذنر، بأن الصين سترفع عملتها لإجبار الشركات الأمريكية على إعادة منتجاتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وأظن أن رفع قيمة الرنمنبي الصيني ستنجح في ذلك، ولكن إلى أي معدل في سعر الصرف سترغب الشركات الأمريكية للقيام بذلك؟ فأجور الأمريكيين عشرة أضعاف أجور الصينيين، فهل ينبغي على الصين رفع قيمة عملتها عشرة أضعاف؟

وبالطبع لا يضع النقاد الأمريكيين المسألة على هذا النحو، بل يتحدثون عن التجارة الصينية، أو عن الفائض في الحساب الجاري الصيني، وعن احتياطات النقد الأجنبي الصينية المتنامية كدليل دولي على التلاعب بالعملة. ولا أنكر بأن الاحتياطات من النقد الأجنبي المرتفعة هي المشكلة التي يجب على الصين معالجتها، لكنها قضية منفصلة عن الاقتصاد الأمريكي. إذن ليس الحل رفع قيمة الرنمنبي الصيني.

و لعل الكل يعرف نسبة التوفيرات المالية الضخمة لدى الصين إذ تصل إلى حوالي نصف إجمالي الناتج المحلي. إنها معادلة بسيطة، حيث أن الفائض في الحساب الجاري مساو للمدخرات المالية الغير مستثمرة. فإذا أعتبر الفائض في الحساب الجاري مشكلة؛ فيمكن اعتباره استثماراً ناقصاً أو اقتصاد مفرط. يمثل الاستثمار في الصين أكثر من 50 ٪ من إجمالي الناتج المحلي، حتى أن المراقبين العاديين يكتشفون أن معدل الاستثمار في الصين عالٍ جداً، فهل الشعب الصيني مقتصد جداً؟ فالدخل الأسري في الصين يصل تقريباً إلى أقل من 40 ٪ من إجمالي الناتج المحلي. ومع ذلك، كيف يمكن أن يكون الصينيون مصدر المدخرات الضخمة؟

وتكمن المشكلة في الاقتصاد السياسي الصيني؛ فالقطاع الحكومي يجمع المال من الضرائب، ومن الأجور، ومن الامتيازات المحتكرة، وكذلك من أسعار العقارات المرتفعة (المبيعات العقارية كانت تمثل 40 ٪ من إجمالي الناتج المحلي). فلو تم تطبيع السعر، أي تقاسمه، فإن القطاع المنزلي سيحصل على أكثر من 7 ٪ من إجمالي الناتج المحلي. فمعدل مدخرات الأسر يصل إلى الثلث تقريباً، وهذا من شأنه أن يعزز الطلب المحلي بمعدل 5 ٪ تقريباً، ويزيل الفائض في الحساب الجاري كاملاً.

إن الفائض في الحساب الجاري هو نصف الحساب الخيالي لاحتياطي النقد الأجنبي، والنصف الآخر عبارة عن رؤوس أموال قصيرة الأجل مصدرها المغتربين الصينيين.

تعتبر العقارات الصينية والدولار أهم الأصول الأجنبية، فعندما يضعف الدولار تتدفق الأموال إلى الصين، وخصوصاً إلى السوق العقارية، وقد قامت الصناديق الوقائية والمضاربون الآخرون أيضاً باستثمار أموالهم في شراء الأصول الصينية "offshore" في الخارج.

أعتقد أن قيمة العملة الصينية مرتفعة، فالمعروض من النقود الصينية ازداد بشكل كبير في العقد الماضي، حيث ارتفعت من 12 تريليوناً إلى 70 تريليوناً. وقد تعرضت كل عملة إلى الانخفاض بعد نوبة صغيرة من النمو النقدي، وازدادت الصناعات الصينية بشكل كبير لتبرر جزءاً من ذلك النمو. ومع ذلك، فكمية كبيرة من النقود يتم استثمارها في أسواق العقارات ذات القيمة المرتفعة. وعندما يتم تطبيعها، فإنها ستتدفق بقوة إلى الأسواق، وسيتم عندئذ تخفيض قيمة العملة. وهذا ما سنراه في غضون سنتين.

فما هي الوسيلة السياسية لحل هذه المشكلة؟ يريد الأمريكيون التعافي السريع للمشاكل الاقتصادية التي تواجهها أمريكا، ويريدون خفض قيمة الدولار ليتم ذلك التعافي. فإذا أجبرت أمريكا الصين على رفع قيمة عملتها، فإن الين واليورو وبقية العملات الأخرى سترتفع واحدة بعد الأخرى. وعندئذ يمكن للولايات المتحدة الأمريكية ـ التي تمتلك ربع الاقتصاد العالمي ـ أن تصدر مشكلتها للآخرين. لكن الآخرين لن يتبعوا هذا البرنامج. فالصين لن ترفع قيمة عملتها كثيراً وستعمل على تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل، وستنهار سوقها العقارية، وسينهار نظامها المصرفي أيضاً. فالصين بين المطرقة والسندان، فهي تسعى جاهدة لتحقيق هبوط سلس لسوقها العقاري عن طريق خطوات تدريجية قاسية بينما تحتفظ توقعات ارتفاع قيمة عملتها باستمرار تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل. هذا الجمع قد يدعم التكيف التدريجي لعدة سنوات، معطياً النظام المصرفي الوقت الكافي لزيادة رأس المال.

واليابان ليست في وضع يؤهلها لرفع قيمة عملتها كثيراً، فقد فقدت صناعاتها قدرتها على المنافسة أمام الصناعات الألمانية والأمريكية أيضاً. فلم تعد صناعاتها ذات شهرة عالمية منذ سنوات. فصناعة السيارات الأمريكية والألمانية أصبحت تمتلك شهرة ورواجاً أكثر من السيارات اليابانية، ولذلك من الصعب أن تدرك الكيفية التي سيرتفع بها الين الياباني بدون خطورة، فبنك اليابان معرض للضغط السياسي، ولم يحفل بسجل من الانجازات الجيدة. فلو سمح للين الياباني بتدمير شركات تويوتا وهوندا .... الخ، فمن الصعب أن تدرك كيفية بقائه مستقلاً، ولهذا سيتم اللجوء إلى التسهيل الكمي لكي يستمر الين.

ارتفاع اليورو هو افتراضي، ويبدو أن البنك المركزي الأوروبي لا يزال يخضع للعلاج (كبودنسبانك). ولكنه لا يستطيع الاحتفاظ بموقفه خلال أزمة الديون السيادية في السنة القادمة عندما يرتفع اليورو؛ فإن اقتصاد منطقة اليورو، وإن لم تكن ألمانيا أو فرنسا، سيدخل في أزمة. ويمكن أن تنضم إلى جمع التسهيلات الكمية أيضاً.

الولايات المتحدة لا تحتاج إلى إقناع للقيام بتسهيلات كمية. إنها أشبه بهونج كونج كبيرة، فالأمر كله متعلق بالأسهم والعقارات، فعندما تنفجر الفقاعة، لن يعود لديها خيار آخر لتفعله سوى تخفيض قيمة عملتها للخروج من المشكلة.

أما بالنسبة لكوريا فهي صغيرة، لكنها تسعى دائماً للانضمام إلى الجامعات الكبيرة. إنها كبيرة من خلال ما تقوم به من صناعة السيارات والإلكترونيات والبتروكيماويات. فلا تحتاج حكومتها إلى إقناع للنظر في سعر الصرف، وقد تم التحقيق مع مؤسساتها المالية للقيام بممارسات غير مرغوب فيها في سوق العملة.

يبدو أن الجميع لا يريدون رفع قيمة العملة، لكن معظم الاقتصاديات الكبرى ستفعل أي شيء لإبقاء عملتها منخفضة. وهذا ما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية تصاب بالإحباط، فمن دون الاستفادة من التخفيض بشأن تعزيز الصادرات؛ سيؤدي التسهيل الكمي فقط إلى التضخم أولاً من خلال ارتفاع أسعار النفط، وسيعاني الشعب الأمريكي من انخفاض أسعار المنازل وازدياد معدل البطالة. فلو ازداد سعر الديزل إلى الضعف، فإن البلاد ستعيش حالة من اللااستقرار. عندئذ، كيف سيكون رد فعل النخبة؟ ربما أكثر من ذلك.

إن العالم مقبل على تضخم كبير، وعدم استقرار سياسي، فالمسألة هي مسألة وقت، وسيقبل العالم على أزمة عالمية أخرى. ويمكن أن يكون المؤشر الأول لحدوث ذلك هو انهيار سوق الخزانة، وسيسيطر الاحتياطي الفيدرالي على منحنى العائدات من خلال برنامج التسهيل الكمي، لكنه من غير المنطقي أن يلعب المستثمرون نفس اللعبة، والسبب في ذلك هو أن الاحتياطي الفيدرالي لن يدع السوق تهبط، ولكن القيمة المقدرة ستتلاشى مع زيادة المعوض من النقود والعواقب الناتجة عن التضخم. وعندما يدرك كل المستثمرين هذا، سيبحثون لهم عن مخارج، وعندئذ لن يستطيع الاحتياطي الفيدرالي إيقاف هذا التشتت الجماعي. فلو قام الاحتياطي بطبع نقود لكي يتسنى له السيطرة على السوق بأكمله، سيقوم الناس الذين لديهم من هذه الدولارات المطبوعة بتحويلها إلى أصول أخرى. وسيؤدي ذلك إلى انهيار الدولار أيضاً.

يبدو أن العالم مقبل على أزمة أخرى في عام 2012م. لا يزال نفس الناس الذين تسببوا في الأزمة الأخيرة قيد الاتهام، وهم الأشخاص أنفسهم الذين سيدخلوننا في أزمة أخرى. سترسل أيسلندا رئيس وزرائها السابق إلى المحكمة لتسببه في الأزمة البنكية. فمصير أسوأ ينتظر الناس الذين سيتسببون في الأزمة القادمة.

ترجمة فوزي الصلوي

تنويه:

مادة (اليمن وظاهرة القرصنةالبحرية.. السياسيات المتخذة وأوجه القصور) التي نشرت في العدد الماضي من ملحق (آفاق) هي للكاتب عايش علي عواس) لذا وجب التنويه.

غسيل أرضية منزل بمساحة 100 م2
بواسطة الرش يحتاج 90 لتراً على الأقل
بينما بواسطة المسح العادي يحتاج 18 لتراً

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة

SHEBA
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية في اليمن
Water in Yemen 2011
Yemen: Management and Development of Water Resources

الأحد - 12 ديسمبر 2010 - العدد 15020
Sunday -12 December 2010 - Issue 15020

آفاق

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

التكنولوجيا في المنطقة العربية

أ/ نبيل علي اللوزي

Nabil@shebacss.com

التكنولوجيا لها أهمية بالغة في حياة الناس والمجتمعات، ولا يستطيعون التخلص منها. ذلك لأنها أصبحت تشكل جزءاً من حياتهم اليومية، فلا يوجد شخص ـ تقريباً ـ في اليمن أو البلدان العربية مهما كان مستواه الاقتصادي إلا ولديه جهاز يستعين به في تسهيل المهام الخاصة بحياته ومتطلباتها. هذه النسبة العالية من الاقتناء التكنولوجي تجعلنا وشعوب العالم نشعر بأن هناك تشابة وتقارباً كبيراً بيننا، ولكن عندما ننظر إلى الواقع اليومي نشعر أن مسائل الاختلاف بين الشعوب في المنطقة العربية من جهة والعالم من جهة أخرى مازالت أكبر وأكثر من المتقاربات، السؤال الذي يطرح نفسه إذا كانت هذه التكنولوجيا قادمة من منطقة لنا خلاف ومفارقات معها، وقد يتطور الأمر إلى صراعات فكرية ومذهبية (ثقافية) تؤجج أحياناً إلى النزاع والصراع المسلح، فلماذا نستورد ونستخدم تكنولوجيا تخدم حياتنا اليومية، وفي نفس الوقت نعلن الخلاف مع الآخرين؟

لماذا عندما نتحدث عن التكنولوجيا تبرز في الذاكرة الاجتماعية التكنولوجيا العسكرية أكثر من التكنولوجيا المدنية؟

هذه التساؤلات سنحاول الإجابة عليها بعد أن نتعرف على معنى التكنولوجيا.

تعريف التكنولوجيا

كلمة Technologia في لغة لاتينية"الرومية من مقطعين: techno، وتعني الفن أو الحرفة، وlogia، أي الدراسة والعلم، وبعض العلماء يراها مأخوذة من الفعل العربي تقن أو أتقن، فمصطلح التقانة يعني تطبيق العلم والمعرفة في كل المجالات().

مفهوم التكنولوجيا

الشائع عند كثير من الناس في مصطلح التكنولوجيا هو استعمال الكمبيوتر، وتعتبر هذه النظرة محدودة جداً في الرؤية العامة والحقيقية للتكنولوجيا، بينما التكنولوجيا المقصودة هي طريقة التفكير وحل المشكلات، وهي الأسلوب الذي يصل به الفرد إلى النتائج المرجوة، أي أنها وسيلة وليست نتيجة، وإنها طريقة التفكير في استخدام المعرفة والمعلومات والمهارات، لذا يرى اللقاني، والجمل "أن التكنولوجيا تعني الاستخدام الأمثل للمعرفة العلمية وتطبيقها وتطويعها لخدمة الإنسان ورفاهيته" ويعرفها محمد عطية خميس بـ"أنها العلم الذي يعنى بعملية التطبيق المنهجي للبحوث والنظريات وتوظيف عناصر بشرية وغير بشرية في مجال معين، لمعالجة مشكلاته، وتصميم الحلول العلمية المناسبة لها، وتطويرها، واستخدامها، وإدارتها وتقويمها لتحقيق أهداف محددة".

و يرى آخرون "أنها العلاقة بين الإنسان والمواد والأدوات كعناصر وأن التطبيق التكنولوجي يبدأ لحظة التفاعل بين هذه العناصر". وتعرفها كوثر كوجك "بأنها جهد وفكر إنساني، وتطبيق المعلومات والمهارات لحل مشكلات الإنسان، وتوفير احتياجاته وزيادة قدراته".

ويلخص حسين كمال بهاء الدين رؤيته لمفهوم التكنولوجيا بأنها "فكر وأداء، وحلول للمشكلات قبل أن تكون مجرد معدات".

من خلال ما تم استعراضه من تعريفات ومفاهيم للتكنولوجيا، فإننا نستشف أن جميع ما ورد في التعريفات والمفاهيم العامة للتكنولوجيا يجمع بأن التكنولوجيا جاءت لتخدم وتسهل حركة الإنسان وتلبي احتياجاته في التطور نحو الحياة والسلام. لا أن تصبح التكنولوجيا جزءاً من مشكلة تعكر النظام الاجتماعي وحياة البشر، وإذا ما كان الأمر كذلك وأخللنا بالمنفعة التي جاءت من أجلها التكنولوجيا؛ فإنها تصبح بمثابة المشكلة التي صنعناها بأيدينا.

وأي تكنولوجيا تعكر النظام الاجتماعي وتهدد الأمن والسلام؛ فإن الشعوب تصبح في غنى عنها و عن إي أجهزة ومعدات تفاقم المشاكل.

الأمر الذي يأخذنا إلى إضافة بعد استراتيجي جديد في مفهوم التكنولوجيا وتعريفها، وهو ضمان الأمن والسلام العالمي لكل شعوب المنطقة العربية والعالم، وهنا نقطة الالتقاء والمحك بين التكنولوجيا من جهة والإنسان أينما يكون من جهة أخرى.

وعندما نتحدث عن الحضارة في المجتمع اليمني أو العربي؛ فإنه يتبادر إلى أذهاننا جميع أنواع وأشكال التكنولوجيا ووسائل النقل والمواصلات، ولا يتبادر إلى أذهاننا الكيفية التي صنعت وقدمت خلاصة الفكر البشري في شكل قالب صناعي نراه تارة هنا أو هناك، له أحجام وأشكال وألوان مختلفة. وعندما لا نكلف أنفسنا التأمل في هذه التكنولوجيا؛ فإننا نعبر لا شعورياً وبدون إرادة عن سخفها لأننا لا نعطيها أهميتها في حياتنا، ونعتبرها تحصيل حاصل فرضه الوجود الطبيعي، وبهذا ننتهك قدسية العلم، وحقوق الفكر البشري الذي تجسد بين أيدينا في شكل معين.

الأمر أشبه بأن يكون لدينا مكتبة علمية متخصصة في كل كبيرة وصغيرة. كل حرف له مدلول ومعنى، ونأتي لنضع تلك المكتبة في إسطبل للحيوانات.

هنا يبدأ حدوث شرخ في الذاكرة الاجتماعية والثقافية للمجتمع، لأننا نعفي أنفسنا من التأمل في الحضارة الإنسانية، ولا نشعر بالامتنان لمن قدموا عصارة أفكارهم لتسهيل المهام والعقبات أمام الشعوب والمجتمعات، ولا ينتابنا حتى فكرة الشعور بالانتماء إلى الفكر نفسه، لذلك سنجد أن نسبة الولاء الإنساني في المجتمعات العربية هي أقل درجة منها في المجتمعات الأخرى، إن لم يكن لها أحياناً فكر تصادمي عند بعض الفئات الاجتماعية، وهذا ما قد يقود أحياناً إلى ما يسمى بالعنف الموجه ضد الحضارة والرغبة في العودة إلى الوراء.

و هذا يلقي بظلاله على العلاقات في الحياة العامة بين الشعوب، فيبدأ المبتكر للتكنولوجيا في أخذ احتياطاته الفنية في تحديد الأولويات التي يرغب بتصديرها إلينا، ويمنحنا تكنولوجيا مبنية على شعوره بالقلق، وليست مبنية وفق المطلوب والاحتياج، وذلك لعدم امتناننا له، ومنحه وسام الحضارة العربية، على الأقل ولو بشكل معنوي في أنفسنا، فما المانع في أن تبنى دولة عربية لمرة واحدة إحياء توزيع وسام الحضارة العربية على غرار جوائز نوبل للسلام العالمي، وما المانع في أن تحيي دولة عربية على الأقل استضافة توزيع جوائز نوبل للسلام العالمي لكي يكون لها شرف التنظيم، وتضع شعوب المنطقة في محل التساؤل والتقدير لصناع الحضارة.

سنجد الكثير من شعوبنا في المنطقة العربية تتعامل مع أبسط أنواع التكنولوجيا العادية على أنها مجرد أدوات وآلات تغذي مستوى الحاجات النفسية، ولا يأخذها على أنها حاجة ضرورية مخطط لها في ذاكرة الفرد لتساعده في التواصل وحل المشكلة التي صنعت من أجلها، وفي نفس الوقت يتعامل معها وكأنه ليس لها اتصال ثقافي في بلد المنشأ، ولذلك نجهل كثيراً من معايير الاستخدام والتعامل معها، ونفتقر إلى تطبيق إجراءات الأمن والسلامة في أغلب التكنولوجيا.

إذا ما أعدنا النظر إلى التنقيب في الأخطاء التي حدثت في الأعوام السابقة؛ سنجد أن أغلب الحوادث التي نتجت من التكنولوجيا ليست بسبب التكنولوجيا نفسها، بل بسبب الاستهتار وعدم الشعور بالمسئولية في كيفية الاستخدام، رغم أنها تكنولوجيا سلمية، فمثلاً سنجد أن عدد اللذين يموتون بسبب الحوادث المرورية والسيارات في أي بلد عربي، وخصوصاً في اليمن، أكثر من البلد المساهم في تصدير السيارات، وسنجد أن هناك حوادث حصلت بشكل خارق، فما معنى أن تكون هناك قاطرة تدخل فصلاً دراسياً للأطفال؟ وما معنى تدخل قاطرة أخرى على آخرين في مطعم وهم يتناولون الغداء، ليست هذه الأمثلة إلا دليل ملموس على الكيفية التي نتعامل بها مع التكنولوجيا، نجد أطفالاً لا يتجاوز عمرهم العشر سنوات يقودون سيارات كبيرة، ونجد مركبات مخصصه لنقل الأثاث يتعامل معها لنقل البشر، وغيرها من الأمثلة. هنا نقف أمام الأخر الذي قدم التكنولوجيا، ونريه كيف نعبث بتلك التكنولوجيا السلمية، والسؤال الذي يطرح نفسه، ما هو الحال إذا ما طلبنا تكنولوجيا معقده ومتطورة ؟

وهل المجتمعات من حولنا مؤهله لمثل هذا النوع من التكنولوجيا؟ ليست الإشكالية في الكم، فأغلب الدول الآن تمتلك القدرة على شراء التكنولوجيا المعقدة. الإشكالية في ثقافة المجتمعات، هل ثقافة شعوب المنطقة مؤهله لاستخدام تكنولوجيا متطورة؟ الأمر يحتاج إلى تحليل وعودة إلى العمق الثقافي والمورث الحضاري الذي لدينا، ومن ثم غربلته وإعادة إنتاجه من جديد حتى نتمكن من طلب ما يخدم شعوبنا.

إذا تساهم التكنولوجيا في حل المشاكل الحقيقية التي تعاني منها المجتمعات والشعوب؛ فهي بالتأكيد ستكون مضاعفة للمشاكل، ويصبح الأمر بدلاً من أن يكون لدينا مشكلة واحدة يصبح لدينا مشكلتين، الأولى ناتجة عن المجتمع وتحركه، والثانية ناتجة عن الاستعانة بتكنولوجيا غير مناسبة.

الأولويات الفكرية والثقافية للتخلص من العبث التكنولوجي

لكي نتخلص من العبث والفوضى التكنولوجية؛ يجب أن يكون هناك مسار وأولويات فكرية ثقافية لدى شعوب المنطقة حتى تتماشى مع الواقع، وتدخل من بوابة الحضارة، ولو تأخرنا قليلاً، المهم أن يكون الدخول مرتب ولائق، ولدينا استعداد مصحوب بالسلام والقبول للأخر، من تلك الأولويات ما يلي:

أولاً: يجب أن نعترف بحجمنا الطبيعي، ونثق بأنفسنا، وأن هذا ليس عيباً، بل إن الاعتراف بالحجم الطبيعي هو مدخل صحيح للتعلم والاستفادة من تجارب الآخرين، والتعاطي مع التكنولوجيا بشكل منسجم ومتناغم مع الإنسان، وفي نفس الوقت يعطي قراءة صحية وفرصة للآخر بتزويدنا بما نحتاج ويفيد.

ثانياً: تغذية المجتمع بالشعور بالانتماء البشري إلى الفكر الإنساني، بمعنى يجب أن نشعر بالفخر أمام أي تقدم حضاري، وأي اختراع جديد يفيد الإنسان، وبغض النظر أين صنع وأنتج، المهم أنه جاء ليحل مشكلة نواجهها، وجاءت من إنسان لتخدم إنسان آخر.

ثالثاً: الشعور العميق بالامتنان والشكر والتقدير الكثير لمن أسهموا في تقدم الحضارة البشرية أينما كانوا، لأنهم سخروا أنفسهم وأوقاتهم وجهودهم من أجل البشرية جميعاً، فكم هو عظيم عندما تنقذ التكنولوجيا طفلاً لك أو صديقاً، أو توصلك بأهلك في أماكن بعيدة، وكم هو عظيم عندما أصبحنا نستغني عن الجراحة بالتكنولوجيا الدقيقة والبديلة عن العمليات الجراحية...الخ.

رابعاً: يجب على المجتمعات المحتاجة إلى التكنولوجيا تحديد المشكلة، وتشخيصها بشكل منطقي ودقيق حتى نستورد ما نحتاج، ونختصر الجهد والمال، ونسهم في حل المشكلة بأقل التكاليف، لا أن نقفز من على الحبال، ونطالب بتكنولوجيا أكبر من حجمنا الثقافي والاجتماعي، لأننا هنا نجلب مزيداً من المشاكل، ولا نعرف كيف نتعامل معها، ولنأ نظرة في أبسط أنواع التكنولوجيا وكيف نتعامل معها.

خامساً: التواصل الثقافي الحضاري من قبل المجتمعات التي مع التكنولوجيا نفسها، والالتزام بالمعايير التي صنعت بها حتى نشعر ونتواصل مع من أسهموا في تقدم الحضارات، وهنا يتجسد الانتماء البشري، ونسهم في إزالة الأحقاد بين الشعوب.

سادساً: الالتزام بالقوانين والقواعد وإجراءات الحفاظ على الأمن والسلامة، والتي تسهل عملية تنظيم وسير التكنولوجيا.

هذه الأسس الحوارية الثقافية من أهم الضروريات التي سوف تجعلنا نلتحق بالركب الحضاري، ونخفف من حدة النظرة السلبية للغير، وسوف تجعلنا نتقبل الآخر بشكل هادئ وسليم، وألا نحاورهم من منطلق منظومتنا القيمية والأخلاقية الثقافية، وكأنها فاصل بيننا وبين المجتمعات المتقدمة والمتحضرة، ونجعلها محوراً لبناء العلاقات بيننا، فكل مجتمع له عاداته وتقاليده التي يجب أن تحترم، وعندما نتعامل بهذه الطريقة فإننا نبرز مستوى العجز والضعف وندعي الأفضلية على الغير في الوقت نفسه نفتقر إليه وإلى خبراته، و نعزز لأصحاب النظريات التآمرية ثقتهم ونعطيهم الفرصة للتواجد على الساحة، ونسوق أفكارهم، التي ترى أن وراء كل تقدم حضاري وإنساني يوجد تآمراً علينا وعلى ديننا.

نحن بهذا إنما نسوق العجز والوهن والضعف لتتوارثه الأجيال وراء الأجيال، وتبدأ المجتمعات في أخذ الاحتياطات الوهمية والاستعداد للوقوف ضد الحضارة التي تشهد على عظمة الإنسان وقدرته على تحقيق نظرية الاستخلاف في الأرض.

فعلينا ألا نستمر في السير بشكل معاكس، ونستعد للعودة إلى المسار الطبيعي الذي يبني الحضارة ويعمر الأرض ويديرها بما يضمن حقوق البشر جميعاً، وفي ذلك "فليتنافس المتنافسون" هنا إجازة إلهية واضحة موجهة إلى كل الناس بالتنافس الشريف الذي يخدم ويعزز من كرامة الإنسان.

الأسباب المؤدية إلى سوء استخدام التكنولوجيا

هناك مجموعة من الأسباب التي تجعلنا نسيء في استخدام التكنولوجيا من تلك الأسباب ما يلي:

أولاً: عدم الشعور بالمسئولية في طلب واستخدام التكنولوجيا.

ثانياً: عدم الشعور بالانتماء إلى الفكر البشري العالمي.

ثالثاً: التدرج العكسي في شراء التكنولوجيا من الحاجة الثانوية إلى الحاجة الضرورية.

رابعاً: الأمية الثقافية الناتجة عن ضعف في التعلم والاستفادة من التجارب والخبرات الحياتية على مستوى الفرد والمجتمع.

خامساً: التنشئة الاجتماعية الخاطئة والاستمرار فيها وتوريثها من الآباء إلى الأبناء.

سادساً: سوء التقدير الفردي في وضع الأشياء المناسبة في المكان المناسب، والناتج عن اللامبالاة و الإحساس بالمسئولية تجاه الممتلكات الشخصية والعامة.

ما يجب علينا

أن نعطي أنفسنا قليلاً من الصبر والتأني في طلب التكنولوجيا بما ينسجم ويتواءم مع احتياجاتنا ومتطلباتنا الحقيقية، ونعطي فرصة للحوار مع الأخر الذي أبدع وتفنن في وضع الخطوط العريضة للحياة العصرية. ليست هذه دعوة إلى الاستسلام؛ بل إنها دعوة للحوار، وإن الاستسلام في حد ذاته كامن خلف التحدي المبني على تجاوز العقل والمنطق، وتوقيف العقل عن التفكير وإدراك الحكمة التي تساعد الإنسان على الوصول إلى ما يحتاج بأقل التكاليف وأقصر الطرق، فلابد لنا من أن نشعر جميعاً بأننا على هذه الأرض إنما نحن على ظهر سفينة واحدة تحتاج إلى الخبير والذي يمتلك القدرة في قيادتها إلى بر الأمن والسلام، وإن كان هناك تجاوز أو خطأ في قيادة السفينة؛ فإن من يصل إلى صناعة السفينة وامتلكها هو أحوج إلى الحفاظ عليها، فلا يمانع من تقبل الإرشاد والنصح.

الماء نبع الحياة فلنغير سلوكنا ونقتصد في استهلاكه

المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية في اليمن
Water in Yemen 2011
Yemen: Management and Development of Water Resources

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر
14 OCTOBER يومية - سياسية - عامة

SHEBA
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

آفاق

SHEBA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

الأحد - 12 ديسمبر 2010 - العدد 15020

www.14october.com

Sunday -12 December 2010 - Issue 15020